المشروعات الصغيرة وعوامل الاستقرار

أسامة عبد الرحمن

اسم العمل : **المشروعات الصغيرة**

تأليف: أسامة عبدالرحمن

الطبعة الأولى: **2017/ 2018** م – **1437/ 1438**هـ

الناشر: **دار زهور المعرفة والبركة**

3 ش مكة المكرمة الطريق الأبيض – أرض اللواء – الجيزة

127 ش أثر النبي – مصر القديمة – القاهرة

المدير العام: **أيمن حسانين حمدان**

البريد الالكتروني: aymanbook@gmail-com

تليفون: **01244391110 – 01021359064– 01229069318**

رقم الإيداع: **19986 / 2017**

الترقيم الدولي: **9789775172679**

المشروعات الصغيرة
وعوامل الاستقرار

أسامة عبد الرحمن

عبدالرحمن ، أسامة .
المشروعات الصغيرة وعوامل الاستقرار /
اسامة عبدالرحمن، الجيزة: دار زهور المعرفة البركة، 2017.
102ص، 17×24سم.
تدمك: 9 - 67 - 5172 - 977 - 978
١ ـ المشروعات
أ. العنوان ٣٣٨.٧

مقدمة

يعاني الواقع العربي جملة من العوامل التي تشكل عوائق تعيق التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي وفي مقدمة هذه العوامل تأتي البطالة ونمو السكان وضعف معدلات النمو وشح الاستثمارات وغيرها وقد جاءت الأزمة المالية العالميةالسابقة لترخي بظلالها على هذا الواقع وتجعله أكثر قتامة وعلى الرغم من الفروق في الواقع الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أن هناك شئون مشتركة تحتاج إلى رؤية متكاملة في سبيل القيام بوضع خطط متكاملة بهدف التخفيف من وطأة الأزمة الحالية خاصة فيما يتعلق بالشباب العربي.

وللتخفيف من شدة البطالة ومحاولة التحكم فيها، يقترح الخبراء والكثير من التقارير العربية والمحلية والدولية الاهتمام بإقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، بعد ما حققه هذا القطاع فى اقتصاديات دول كثيرة في مجال التنمية وتحسين مؤشراتها الاقتصادية، وتفاعله وتكيفه السهل والسريع مع المحيط الاجتماعي المتواجد به، واستحواذه على أكبر نسبة توفير لفرص العمل ولوضع هذه الآليات موضع التنفيذ بالدقة المطلوبة التي من شأنها أن تضمن تحقيق الأهداف المرجوة،لابد من الاستفادة من خبرات وتجارب الدول التي تقوم بتطبيق هذا النظام، والتعرف على الآلية المعمول بها في تحديد المستحقين والموارد المالية وآليات

الإنفاق وتنصيب أجهزة رسمية، تهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة وتنشيط سوق العمل، كما تشجع الاستثمار الخاص في هذا الاتجاه.

من هذا المنطلق، أصبح من الضروري الاستفادة من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كوسيلة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أسامة عبد الرحمن

الفصل الأول
سوق العمل العربي

■ الفصل الأول ■

واقع سوق العمل العربي

تلح مشكلة إيجاد فرص عمل جديدة للداخلين الجدد فى سوق العمل خلال هذا العقد أكثر من أي وقت مضى وذلك لطبيعة المرحلة الديمغرافية التي يمر بها السكان العرب فقد بلغ إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام ٢٠٠٩ حوالي ٣٤٠ مليون نسمة، أي بزيادة بلغت حوالي ٨ مليون نسمة عما كان عليه عام ٢٠٠٨، وبمعدل نمو يقدر بحوالي٢.٣ ٪ .

وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (١٥-٦٥ سنة) بلغت في عام ٢٠٠٨ حوالي٦٢.٥ ٪ من إجمالي عدد السكان في الدول العربية ومازالت نسبة (الفئة العمرية) أقل من ١٥ سنة تمثل حوالي ثلث سكان تلك الدول، بالرغم من تراجع معدل الخصوبة الذي انخفض من حوالي ٤١ في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣٢ طفل لكل امرأة في عام ٢٠٠٨ ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية أما حجم العمالة ومعدل النمو فيقدر عدد القوى العاملة، في ٢٠٠٨ ، بحوالي ١٣٦.٤ مليون نسمة وهو ما يمثل حوالي٤١.١ ٪ من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه ويرجع انخفاض هذه النسبة بالمقارنة الدولية إلى ارتفاع عدد السكان دون ١٥ سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة .

وعموما تتسم القوى العاملة العربية بانخفاض نسبتها إلى إجمالي السكان، وتدني مستوى إنتاجيتها بسبب انخفاض مستويات التعليم والتدريب المهني، إضافة إلى تضخم حجم العمالة المتعاقدة المؤقتة، وارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة ناهيك عن قلة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع مساهمة القطاع العام في تشغيل العمالة

خاصة من ذوي المؤهلات العليا، على الرغم من تفاوت ذلك من دولة عربية لأخرى وفيما يلي عرض لأهم خصائص أسواق العمل العربية بصفة عامة:

- من بين انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية التي انتقلت من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، فقد شهد عام ٢٠٠٩، وكما كان متوقعاً، امتداد وانتقال الآثار السلبية لتلك الأزمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بما فيها الدول العربية ولقد كان أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول العربية ككل محدوداً نسبياً، حيث تراجع متوسط معدل النمو بالأسعار الثابتة من٦.٦٪ في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي١.٨٪ في عام ٢٠٠٩ بينما سجل النمو انكماشاً في عدد من الدول والأقاليم الأخرى، إلا أن تأثير الأزمة على الدول العربية فرادى تباين مع اختلاف وضع كل دولة عند بداية الأزمة، ومدى انفتاحها على الأسواق الخارجية، وحسب طبيعة الإجراءات المتخذة لمواجهة تلك الآثار.

وقد تنبهت منظمة العمل العربية إلى مخاطر الأزمة على التشغيل في البلدان العربية، فخصص تقرير المدير العام للدورة (٣٦) لمؤتمر العمل العربي ملحقًا خاصاً بالأزمة وعقد خلال نفس الدورة جلسة خاصة لدراسة آثار الأزمة على البلدان العربية وشاركت البلدان العربية بفعالية في الدورة ٩٨ لمؤتمر العمل الدولي ٢٠٠٩، وكان موضوع الدورة الرئيسي أثر الأزمة العالمية على التشغيل ونتج عن ذلك الميثاق العالمي لإيجاد فرص العمل.

- ويقدر المعدل العام للبطالة في العالم العربي بنحو ١٤٪ (حسب بيانات ٢٠٠٦)، وقد وصفته منظمة العمل العربية في تقارير سابقة بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء، وكانت الغالبية للشباب المتعلم، بما يعنى وجود ما يزيد عن ١٧ مليون عاطل عن العمل في جميع البلدان العربية على أقل تقدير وتشير إحصاءات البنك الدولي والمنظمة العربية إلى

ضرورة توفير فرص عمل من ٨٠ إلى ١٠٠ مليون فرصة، حتى عام٢٠٢٥ ، ويعنى ذلك وجوب استحداث ٦ ملايين وظيفة جديدة سنوياً إذا أردنا لمعدلات البطالة ألا تتفاقم، فيما كان يوفر العالم العربي قبل ذلك من مليونين إلى 3 ملايين فرصة عمل سنوياً وهو ما يُشَكِّلُ عبئًا كبيرًا على الحكومات في العالم العربي، حيث أن المنطقة تبقى ذات المعدلات الأعلى في البطالة بين الشباب، إذ تمثل ٢٥٪ وأكد المدير العام لمنظمة العمل العربية، أحمد لقمان، أن مشكلة البطالة في العالم العربي تتفاقم بسبب عدم توجيه الاستثمارات الأجنبية، مما يهدد السلام الاجتماعي في الدول العربية التي تعانى زيادة رهيبة في أعداد العاطلين وطالب لقمان القمة العربية بوضع قضية التشغيل على أولوية مشروعات التنمية في العالم العربي من خلال توجيه استثمارات كبيرة في قطاع الخدمات التي تستوعب العدد الأكبر من العمالة مع مراعاة التوزيع الجغرافي للاستثمارات داخل كل دولة، مشيرا إلى أن نسبة البطالة الحقيقية تتعدى ١٨٪ من سكان العالم العربي، وتصل نسبة الشباب منهم إلى ٦٠٪ وحذر لقمان الرؤساء والملوك العرب من التهديدات الاجتماعية التي تنتج عن إهمال هذه المشكلة والتي قد تؤدي إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسة في البلدان العربية.

- كما تثير مشكلة المتعطلين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية العليا تحدياً خاصاً ومعدل البطالة بينهم يقدر بنحو ٢٦.٨٪ في المغرب و١٩.٣٪ في الجزائر و١٧.٧٪ في الأردن .
- إن معدل النمو للإناث في سوق العمل يتجاوز ٤٪ سنوياً وذلك لإقبالهن على التعليم وزيادة استعدادهن للعمل قدرة وبحثاً عنه وما يتولد عنه من زيادة مشاركتهن في النشاط الاقتصادي وخلال الفترة الماضية زادت معدلات مشاركة

الإناث في النشاط الاقتصادي من ٢٢٪ إلى ٢٦.٦٪ ومع ذلك تبقى معدلات المساهمة هذه من أدنى المعدلات مقارنة بمناطق العالم الأخرى وتعد معدلات البطالة بين الإناث هي الأعلى مقارنة بالذكور إذ بلغت عام ٢٠٠٦ أربعة أضعاف نصيب الذكور في مصر، وثلاثة أضعاف في سوريا، وضعفين في الأردن لكن تكاد المعدلات أن تتساوى في حالات البحرين والجزائر وتونس والمغرب.

- سجل أيضاً تفاوت الدخل وسوء توزيع الثروة ليس فقط بين الدول العربية ولكن أيضاً داخل الدولة الواحدة ولقد رصدت منظمة العمل الدولية انخفاض نصيب العمل في الناتج العالمي، بل وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية في بعض الدول النامية.
- كما سجل تزايد نسبة التوظيف في القطاع الحكومي والعالم خاصة فى دول الخليج العربية حيث تتركز العمالة الوطنية فى دول الخليج في القطاع الحكومي والعام، فى حين تتركز العمالة الوافدة بالقطاع الخاص ولا يخضع التعيين في القطاع الحكومي لنفس معايير الكفاءة والإنتاجية السائدة في القطاع الخاص، مما قد يشير إلى ارتفاع نسب البطالة المقنعة بين فئات العاملين الوطنيين وتتركز العمالة الوافدة في قطاعات الصناعة وتجارة الجملة والتجزئة والبنوك والمستشفيات والمطاعم والفنادق والبناء والتشييد، ويتطور هذا القطاع الأخير في الدول العربية وبوجه خاص في دول الخليج العربية التي تعتمد فيه على العمالة الوافدة ويقدر حجم التشغيل في هذا القطاع بنحو ١٠٪ من التشغيل الكلى في بلدان مثل اليمن والجزائر وترتفع إلى حوالي ٢٦٪ في قطر.
- يلاحظ أيضاً تفاوت الاقتصاديات العربية في استيعاب العمالة بالدول العربية، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام

٢٠٠٨ أن قطاع الخدمات يوظف حوالي ٥٥.٨٪ من إجمالي القوى العاملة العربية مقابل حوالي ٢٧.٧٪ في قطاع الزراعة، و١٦.٥٪ في قطاع الصناعة وبشكل عام يمكن القول إن سوق العمل العربية تعاني من عدة ضغوط نذكر منها ما يلي:

١) ضغوط سكانية لزيادة حجم الداخلين الجدد لسوق العمل.
٢) ضغوط اقتصادية لزيادة حجم الديون وخدماتها، وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وإعادة الهيكلة لدعم اقتصاد السوق، وخفض الدين العام، وترشيد الإنفاق العام وتحقيق مزيد من الانفتاح الاقتصادي.
٣) تباطؤ النمو الاقتصادي.
٤) ضعف مستوى الإنتاجية في معظم القطاعات الاقتصادية .
٥) سوء التخطيط التربوي وعدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات سوق العمل.
٦) تراجع ملحوظ في حركة تنقل الأيدي العاملة العربية التي ساهمت لعقود من الزمن في تخفيف أعباء البطالة في بلدان الإرسال العربية، بالإضافة إلى الهجرة العائدة من أوروبا نتيجة تقليص فرص العمالة العربية لصالح عمالة من أوروبا الشرقية في إطار توسعات الاتحاد الأوروبي.

حقائق وأرقام تبعث على القلق

قال المدير العام لمنظمة العمل الدولية، خوان سومافيا، إن عدد العاطلين عن العمل وصل إلى ٢٠٥ مليون عام ٢٠١٠، بزيادة تقدر بنحو ٢٧.٦ مليون عاطل عما كانت عليه خلال الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٧ وتتوقع منظمة العمل ارتفاع معدلات البطالة في العالم بنحو ٦.١٪ خلال عام ٢٠١١ في الوقت الذي سجل فيه سوق العمل

انتعاشاً متفاوتاً مع استمرار معدلات البطالة العالية ومع أن هناك تحسن مرتقب ينطبق على كافة مناطق العالم، إلا أنه يستثني المنطقة العربية ،ويتوقع تقرير منظمة العمل الدولية أن تستمر ظاهرة بطالة الشباب في الارتفاع في العالم العربي حتى سنة ٢٠١١ .

وفي تقرير سابق لمنتدى دافوس الاقتصادي العالمي ذكر فيه أن نسبة البطالة فى الدول العربية بلغت نحو ١٥٪، وأن عدد العاطلين عن العمل قد يبلغ ٨٠ مليون شخص عام ٢٠١٣ أما مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، فقد قدّر في تقرير سابق له أن نسبة البطالة في الدول العربية تتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠٪ وتتباين معدلات البطالة في الدول العربية في آسيا، عن الدول العربية في أفريقيا، حيث بلغت نسبة البطالة ١٦.١٪ في الدول العربية في أفريقيا، مقابل ١٣.٨٪ في الدول العربية في آسيا كما أظهرت معدلات البطالة تبايناً ملحوظاً بين الدول العربية، ففيما بلغت ١٧٪ في دولة الكويت، بلغت ٥٠٪ في جيبوتي وكانت نسبة البطالة ٧.٥٪ في سلطنة عمان فيما ارتفع معدل البطالة في بعض الدول العربية في أفريقيا مثل ليبيا إلى ١٠٪، ومصر إلى ١٠.٧٪، وتونس إلى ١٤.٢٪، والعراق إلى ٢٩٪.

خصائص ومظاهر البطالة في الوطن العربي:

إن البطالة في الوطن العربي تحمل خصائص معينة لابد من أخذها في الحسبان حين وضع الحلول المتاحة لها، وأهم هذه الخصائص:

١) البطالة ظاهرة شبابية.

٢) ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل.

٣) غياب التدريب المهني الموجه لسوق العمل لغياب التخطيط.

٤) الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي للشباب -إن توفر- وبين متطلبات سوق العمل.

٥) نسبة الإناث المرتفعة من البطالة .

تتصدر البطالة بخصائصها المذكورة إذن المشاكل الرئيسية التي تواجه كثيرًا من الدول العربية في المرحلة الراهنة، وتعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية متشعبة لابد من أن تشكل محور اهتمام للحكومات العربية عموماً ومن بين ما يميز العالم العربي عن غيره من بلدان العالم، مظاهر وأشكال بطالة مستحدثة تتحمل الحكومات وزرها، إذ تأخذ البطالة أشكالا جديدة منها:

البطالة بين الأميين أقل من بين المتعلمين:

وبالرغم من أن التحصيل التعليمي للفرد ينبغي أن يكون له تأثيرٌ واضح في الظفر بفرص العمل، وعلى مستوى الأجر الذي يتلقاه الفرد؛ بحيث يكون الفرد الأعلى تعليماً صاحبَ فرصة أقوى في الحصول على عمل ذي أجر أفضل فقد أظهر تقرير منظمة العمل العربية الاستغراب من أن تكون معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، ومن المؤسف أن ترتفع هذه المعدلات لذوي التعليم المتوسط والثانوي والتعليم الجامعي وأشار التقرير إلى أن ظاهرة البطالة بدأت تظهر وتتنامى بين خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني مما حفز بعضَ الدول العربية على مراجعة منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وتطوير استراتيجياته وسياساته بهدف التأثير في العمالة بما يتطلبه ذلك من برامج تدريب متنوعة المدة ومرتبطة بحاجات الإنتاج والشركات، وبذل جهود لتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني لتكون مخرجاته أفضل من حيث المواءمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته.

أ) جودة التعليم والبطالة:

ب) ذكرت مجلة الايكونوميست البريطانية ذائعة الصيت في عددها الصادر بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩ تقريراً عن جودة التعليم في الدول العربية وعلاقة ذلك

بالبطالة المتفشية بين الشباب ومن ضمن ما ذكرت بالنص ما يلي: إن الفجوة القائمة بين جودة التعليم لدى العرب ومع الآخرين لنفس المستوى من النمو ما زالت مخيفة، وهى أحد الأسباب المؤدية إلى بطالة الشباب، ووفقاً لدراسة حديثة أجريت بواسطة فريق من الاقتصاديين المصريين أوضحت أن التخلف المهاري للقوى العاملة هو العامل الذي يفسر عدم تمكن النمو الاقتصادي السريع من انتشال عدد أكثر من الناس من الفقر.

إن أكثر الدراسات المقارنة لنظم التعليم دقة وصرامة، والتي تأتى على هيئة مسح علمي حيث تجرى كل أربع سنوات، هذه الدراسة قد أوضحت في تقريرها في عام ٢٠٠٧ وبعد إجراء الاختبارات فى ٤٨ بلدا، لوحظ أن الـ ١٢ بلداً عربياً المشارك في هذه الاختبارات قد حقق نتائج أقل من المعدل، وبصورة قاتمة فإن أقل من ١٪ من الطلبة المشاركين في الاختبارات التي تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٣ سنة من ١٠ دول عربية قد وصلوا إلى مراحل متقدمة من المؤشر في العلوم مقارنة مع ٣٢٪ لأقرانهم من سنغافورة و ١٠٪ من الولايات المتحدة الأمريكية فقط دولة عربية واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية، استطاعت تسجيل مؤشر أعلى من المعدل الدولي وبنسبة ٥٪ للعمر ١٣ سنة وهؤلاء هم فقط الذين وصلوا لمراحل متقدمة من الاختبارات.

أ- صعوبة رصد مساهمة المرأة:

وحسب مصادر متطابقة من منظمة العمل العربية وتقارير التنمية البشرية في الدول العربية، فإن بطالة المرأة تصل إلى حدود مفزعة في كثير من الدول العربية، على اختلاف سجلها الإنمائي ومستويات الدخول: فخلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ بلغ معدل البطالة بين الإناث في الأردن٪٤١.٦ ، و٪ ٣٩.٦ في اليمن، و٪٣٦.٧في عمان، وفي موريتانيا٪٢٧.٤ ، وفي مصر٪٢٥.١ ، وبلغت ٢٣.٩ ٪ في السودان.

أما ماذا حدث ويحدث بعد انفجار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بالنسبة للمرأة بالذات في عموم الدول العربية، فسوف يكون الأشد، خاصة في ضوء تراجع فرص تشغيلها ومن الملاحظ أن التعيينات الجديدة للعمالة أو خلق مناصب الشغل في ظل الأزمة بالمؤسسات العربية العامة والخاصة تركُّز على الذكور أكثر من الإناث، بوجه عام، لعوامل تاريخية واجتماعية وثقافية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن موجة الاستغناء عن العمالة في ظل الأزمة، أو ما يطلق عليه تسريح العمالة تطال أول ما تطال، العنصر النسائي بالتحديد.

ب- دعم التأهيل ونظم المعلومات:

يمكن العروج على تجاربَ عدد من الدول العربية في مواجهة البطالة ومن بينها: المملكة الأردنية من خلال إنشاء نظام وطني لمعلومات الموارد البشرية بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال توفير نظم المعلومات وقواعد البيانات، واستخدامها لأغراض التخطيط ورسم السياسات وقد اكتمل تنفيذ هذا المشروع عام ٢٠٠٨ بتمويل من الحكومتين الأردنية والألمانية وفي قطر تم إنشاء نظام العمل الوطني، وهو نظام الكتروني يحتوي على أحدث البيانات المتعلقة بمتطلبات سوق العمل المستقبلية وفي السعودية أنشئ صندوقًا خاصاً لتشغيل المواطنين في القطاع الخاص، وهو صندوق تنمية الموارد البشرية الذي يقوم بعدة مهام من بينها تقديم الإعانات لتأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتشغيلها في القطاع الخاص، والمشاركة في تكاليف تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها ودعم تمويل برامج ميدانية ومشاريع وخطط ودراسات تهدف لتوظيف السعوديين، وغيرها من الأنشطة وعلى الرغم من الجهود المبذولة لا تزال أنظمة المعلومات تفتقد إلى الدقة والخبرة في تسييرها ولا تزال الإحصائيات والبيانات المصرح بها بعيدة عن الواقع

بكثير، مما يساهم في إفشال أي إجراءات علاجية وفي هذا الصدد يجب التأكيد على أهمية توافر منظومة معلومات تحوي جميع البيانات الكمية الأساسية وغير الكمية بما يعكس سياسات التشغيل والتوظيف، والحَراك المهني، والمواءمة بين العرض والطلب، وتشريعات العمل، وغير ذلك.

ت- قضايا التنقل والهجرة والانتحار:

أن أحد المظاهر المستعصية للبطالة هو الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى منافسة العمالة الأجنبية، فالعمالة الأجنبية في مصر، تزايدت أعدادها بصورة كبيرة، وأصبحت ظاهرة تمثل خطراً حقيقياً، ليس علي الاقتصاد الوطني فحسب ولكن أيضاً علي الشباب العاطل، الذي يعاني الأمرين بحثاً عن فرصة عمل.

ارتفع عدد العاطلين إلى ١٢ مليون شاب، حسب التقدير الواقعي لخبراء متخصصين، حيث أن التقرير الرسمي يدور حول ما بين ٢ و٣ ملايين عاطلاً انتحر من هؤلاء العاطلين المئات، والآلاف غيرهم لجأوا إلى الهجرة غير الشرعية، وماتوا غرقاً في مياه البحر، وآلاف آخرون يتقدمون بطلبات لوزارة القوى العاملة والهجرة للسفر إلى الخارج، إلى دول عربية وأجنبية بهدف العمل ووسط ضياع ملايين الشباب أمام غول البطالة، نجد انتشار العمالة الأجنبية في طول البلاد العربية وعرضها، فالآلاف منهم يعملون بتراخيص،وغيرهم كثير يعملون بعيداً عن الرقابة، بعد أن دخلوا البلاد بتأشيرات سياحية مخالفين بذلك القانون.

والسؤال: هل البلدان العربية في حاجة إلى هذه العمالة، ولماذا الاستعانة بها في بعض القطاعات الرسمية والخاصة، وأين الجهات الرقابية المعنية بالتصدي للعمالة الوافدة؟! إن الإحصائيات حول أعداد العمالة الأجنبية في مصر مثلاً متضاربة، فآخر تقرير صادر عن وزارة القوى العاملة والهجرة، كشف عن وجود ٢٥ ألف

عامل أجنبي يعملون في مصر،ويتمركزون في قطاعات حيوية في المجتمع، وتتنوع جنسياتهم بين دول عربية والأمريكتين وبريطانيا، ودول أفريقية وآسيوية.

وهناك إحصاءات غير رسمية تشير إلي وجود ما يزيد على ٢ مليون من العمالة الأجنبية في مصر، حيث إن التقارير الحكومية تغفل مئات الآلاف الذين يعملون دون تراخيص في قطاعات عديدة، فضلاً عن الذين يجوبون الشوارع والمنازل لبيع بضاعتهم بالسلع مثل العمالة الصينية والفلبينية، وبخلاف العاملين من الأفارقة الذين يتمركزون في ميادين العاصمة مع الباعة الجائلين.

وهناك عدة أسباب أدت إلى تنامي هذه الظاهرة، فبالرغم من وجود قوانين تحدد مسار العمالة الأجنبية إلا أنه لا أحد يلتزم بها فمن المفروض أن تتم الاستعانة بالخبرات الأجنبية النادرة، وغير المتوافر من الخبرات المحلية، بشرط تدريب العمالة المحلية، فضلاً عن أنه لابد من حصول العامل الأجنبي على تصريح للعمل من وزارة القوى العاملة قبل أن يمارس العمل، ولكن ذلك لا يحدث، فهو يعمل أولاً، ثم يحاول بعد ذلك استخراج التصريح، وفي حالة صعوبة استخراجه، يتم التشغيل بشكل عشوائي وغير الرسمي والمخالف للقوانين ومن المفترض تشديد الرقابة من قبل الجهات المعنية بالإضافة إلى أن استيراد العمالة الأجنبية يعني الاستفادة لأصحاب الأعمال فقط، فرجال المال لم تعد تحركهم الدوافع الوطنية، بقدر النظر لمصالحهم الخاصة، فالعمالة الأجنبية تؤثر على الاقتصاد بالسلب، لأن ناتج العامل الأجنبي، يتم تحويله للخارج، فضلاً عن أنه لا يقوم بتسديد الضرائب للوطن، وبالتالي غالباً ما يلجأ رجال الأعمال للعمالة الأجنبية بسبب انخفاض إنتاجية العامل المحلى، التي يجب التوقف أمامها ولإصلاح هذا الوضع يجب وضع السياسات التي تعالج ذلك، بإصلاح نظام التعليم، والاهتمام بالتعليم الفني، والتدريب المهني،

وتقليل سطوة رجال المال والأعمال علي الاقتصاد الوطني، والقضاء على الاحتكارات ومنع التزاوج بين السلطة وأصحاب المال، ووضع تشريعات تحد من وجود العمالة الأجنبية فهناك غفلة وإهمال من جانب الحكومات في تنظيم وجود العمالة الأجنبية، التي يجب أن تقوم باتخاذ إجراءات صارمة للتصدي لزيادة العمالة الأجنبية التي تزيد من حجم البطالة بين الشباب في البلاد.

وقد ساهمت الهجرة إلى دول الخليج في الحد من مشكلة البطالة في بعض الدول كالأردن وفلسطين ومصر وسورية ولبنان والمغرب ولو بشكل طفيف، إلا أن حجم التنقل إلى هذه الدول بدأ فى التضاؤل نتيجة لتطبيق برامج توطين الوظائف والمنافسة الشديدة التي يواجهها المهاجرون من العمالة الآسيوية وغير الآسيوية على فرص العمل المتاحة في أسواق العمل الخليجية ومن الجدير بالذكر أن إمكانية التنقل في الغالب مقصورة على حملة الشهادات العليا والمهارات المميزة، وتقل هذه الإمكانية بشكل كبير أمام الأيدي العاملة ذات المهارة المتدنية التي تسعى للعمل في أنشطة اقتصادية معينة كالإنشاءات والخدمات نتيجة للمنافسة الحادة من قبل العمالة الآسيوية التي تقبل بالعمل مقابل أجور متدنية في غالب الأحيان وبناء على ذلك، يصبح توفير فرص العمل المنتجة، والمربحة، في المجتمعات التي ينتشر فيها الفقر وتتفاقم البطالة وتضعف شبكات الحماية الاجتماعية، أهم سبل مكافحة الفقر، والتخلف بوجه عام.

أهم أسباب تفاقم ظاهرة البطالة

تعود أسباب البطالة إلى عدة عوامل منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمهنية والتقنيةإلخ ونكتفي هنا بذكر ثلاثة أسباب رئيسية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في المنطقة العربية:

أولا: تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة العربية مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل فالقطاع العام يشغل حالياً حوالي ثلث العاملين في المنطقة ويعاني هذا القطاع من كبر الحجم وانخفاض الإنتاجية ومن المتوقع أن تقل مساهمته في التشغيل في المستقبل في ظل برامج الخصخصة التي تنفذها دول عربية كثيرة.

ثانيا: صغر حجم القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل في المنطقة، إذ تشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في أسواق العمل العربية .

ثالثا:انخفاض جودة التعليم ونوعيته في الدول العربية، إذ تعاني هذه الدول من توجه غالبية الشبان والشابات إلى التعليم في المجالات الأكاديمية سعيًا للحصول على فرص عمل في القطاع العام الذي يقدم الحوافز الوظيفية كالاستقرار الوظيفي والتأمين الصحي ومخصصات التقاعد ويفتقر النظام التعليمي في الكثير من الدول العربية إلى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية التي تعتبر من التخصصات التي تحتاجها أنشطة اقتصادية متعددة في أسواق العمل.

ومما يزيد مشكلة البطالة تعقيدًا افتقار غالبية الدول العربية إلى المؤسسات والسياسات الفاعلة لتنظيم أسـواق العمل وغياب شبكات الضمان

الاجتماعي وبالإضافة إلى ذلك فليس هناك من ينكر أن أحد أسباب اتساع نطاق تفشي البطالة في سوق العمل العربي، حديثاً وعلى وجه الخصوص في صفوف القوى العاملة الشابة مصدره الأزمة المالية العالمية والانهيار المالي الذي واجه العالم منذ مطلع عام ٢٠٠٨، حيث شهد العالم إفلاس أو تعثر شركات صناعية ومالية عملاقة وفي سوق متطورة من مستوى السوق الأمريكية، وفي أقوى قطاعاتها الاقتصادية وهو قطاع العقار والسيارات، وما تلا ذلك من فصل تعسفي لملايين الأشخاص في أنحاء العالم كافة، دون أي استثناء، وفي حالات أخرى شهدنا، أيضاً، قبول ملايين أخرى من العمال بالعمل لبعض الوقت وبأجور زهيدة.

هناك الكثير من المدارس المختلفة التي تنظر لأسباب تفشي البطالة، وطرق معالجتها وأساليب استئصالها، بدءاً من تلك التي تركز على العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، مروراً بتلك التي تركز على وضع حد للتمييز القائم على الجنس (الذكر والأنثى)، انتهاء بتلك التي تركز على تعزيز الشعور بالمواطنة وطالما أن البطالة قد تغولت إلى هذا الحد غير المسبوق، فقد آن الأوان لمعالجة هذه الظاهرة بدون إبطاء عوضاً عن تحجيمها وحصرها في نطاق اقتصادي محض لا تتجاوز فعاليته حدود المخدر الذي يضع حدّاً مؤقتاً للألم لكنه لا يستأصل جذور المرض.

الفصل الثاني

المشروعات الصغيرة

■ الفصل الثاني ■

تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة

يختلف تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل: طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو لأغراض الإحصاء أم لأغراض التمويل أو لأية أغراض أخرى.

وصفوة القول، أن الدول الصناعية والنامية تختلفان في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشاريع التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشاريع الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية.

وفي سبيل مواجهة صعوبات المقارنة درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية التي تعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من ١٠ عمّال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠ إلى ٩٩ عاملاً، وما يزيد عن ٩٩ تعد مشاريع كبيرة.

وتبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة أن هناك أكثر من ٢٥ تعريفاً مختلفاً في ٢٥ بلداً أجريت عليها الدراسة ويختلف التصنيف نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المشروعات، ويوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة مثل معيار العمالة،

رأس المال، القيمة المضافة، وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ويعتبر التعريف ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها ولتحديد تصنيف واضح يجب توفر عدة عوامل، منها توفر المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة السلطة في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية، وصياغة تعريف مبسط لا يعتبر أمراً يسيراً وطبقاً لما ورد في دراسة من إعدادGray and Gamser يفضل استخدام معيار عدد العاملين لتحديد حجم المنشاة بدلاً من الاعتماد على حجم الأصول والقيمة المضافة التي يتم قياسها حسب قيمتها والتي تتغير بتغير قيمة العملات وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠ – ٥٠ عامل فيما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من ١٠ عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين ١٠ و ٥٠ عاملاً بالمشروعات الصغيرة،والتي يعمل فيها بين ٥٠ – ١٠٠ عامل بالمشروعات المتوسطة ،وتتباين المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى وفق امكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، وتقسم الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم النشاط إلى :

- الصناعات الصغيرة جداً: التي تشغل اقل من ٥ عمال وتستثمر اقل من ٥٠٠٠ دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
- الصناعات الصغيرة التي تشغل ٥ – ١٥ عامل وتستثمر أقل من ١٥٠٠٠ دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).

- الصناعات المتوسطة التي تشغل ١٦ – ٢٥ عامل وتستثمر من ١٥٠٠٠ – ٢٥٠٠٠ دولار (عدا الأبنية والعقارات).
- وتندرج أنواع المشروعات الصغيرة في ثلاث أنواع رئيسية:
- الأعمال الأولية التي تشمل مختلف الأعمال الزراعية.
- الصناعات التحويلية، عند قيام المشروع باستخدام المواد الأولية أو أية قيمة مضافة باعتماد الآلات والمعدات التي لديه.
- مشروعات الخدمات التي تشمل المهن الحرة والتجارة والاستشارات وغيرها .

تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية :

- سهولة إنشائها : فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها والتمويل غالباً ما يكون محلياً ، وتعتمد على مستلزمات إنتاج محلية أيضاً لا تتطلب إستيرادها في الكثير من الأحيان .
- تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل ، تناسب ظروفها المحلية و نقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة .
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة ، مما يجعل تكاليفها منخفضة .
- تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها بما يمكن تعديلها وفقاً للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة.
- تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية .
- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة .

- تستخدم نظام معلومات غير معقد يتلاءم مع نظام إتخاذها للقرارات .
- توفير فرص عمل وبتكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.
- نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.
- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.
- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية.
- تعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة.
- لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.
- توفر منتجات هذه المشاريع جزءاً هاماً من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد.

- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.
- تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيداً عن الروتين، حيث تتمتع بقدر من التكييف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

معايير تصنيف المشروعات الصغيرة

يمكن تقسيم المعايير التي يتم على أساسها تصنيف المشروعات الصغيرة إلى نوعين هما المعايير الكمية والنوعية ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

المعايير الكمية:

وتتمثل في حجم رأس المال المستمر في المصنع والماكينات وعدد العاملين وحجم الإنتاج أو معدل دورات الأعمال والتكنولوجيا المستخدمة وقيمة المبيعات إلا أن معيار عدد العاملين في المنظمة هو الأكثر انتشاراً لسهولته في التعامل وثباته لفترة من الزمن وكذلك معيار رأس المال المستثمر.

المعايير النوعية

إلى جانب المعايير الكمية هناك معايير نوعية تركز على الخصائص النوعية للمشروع الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق وأيضاً شكل إدارته وملكيته وتعرف لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يتضمن اثنين على الأقل من الخصائص التالية:

١) عدم انفصال الملكية عن الإدارة، فعادةً ما يكون المدير مالك المشروع.
٢) تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.
٣) مجال نشاط المشروع عملياً في الغالب، حيث يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.
٤) حجم المشروع يكون صغيراً بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال.

ومن خلال هذه المعايير الوصفية يمكن القول أن:

المشروع الصغير: منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها.

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠٪ من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (٤٠٪ – ٨٠٪) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (٥٠٪– ٦٠٪) من القوى العاملة في العالم وتسهم بحوالي ٤٦٪ من الناتج المحلى العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٥١،٪٨٥٪ من إجمالي الناتج المحلى في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب .

وتوضح الإحصاءات المتاحة عن بعض دول العالم العربي أن عدد المشروعات الصناعية التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل ٩٥٪ في مصر و٤٢٪ في

تونس و٥٠٪ في المغرب وتوضح البيانات المتاحة أن الأمر لا يختلف كثيراً في بقية دول العالم وقد بدأت حكومات بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء تعي أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها، وبالتالي بدأت الحكومات مساندة هذه المشروعات من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح التي تساعدها على الازدهار والعمل في بيئة اقتصادية صحية وسواءً فى الدول المتقدمة أو الدول النامية ستظل المشروعات الصغيرة هي الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة والأكثر توظيفاً للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، كما تعد صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، والأكثر اعتماداً على الخامات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا المحلية؛ مما يزيد من القيمة المضافة لديها، كما أنها توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة وهي مزايا تتفق مع ظروف المنطقة العربية التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة؛ حتى إن البنك الدولي قد أشار في عام ٢٠٠٤ إلى حاجة المنطقة العربية إلى تدبير ٧٤ مليون فرصة عمل خلال العشرين عاماً القادمة، وهي فرص عمل ذكرت دراسة كويتية حديثة أن تحقيق التكامل العربي وعودة أموال العرب بالخارج لا يكفيان معاً لتدبير نفقاتها.

وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية:

- تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دوراً مهماً في خلق

فرص العمل بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى مصادربديلة للدخل.

- تسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.
- تدعم بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص فجوات التنمية بين الحواضر والأرياف.

دور الصناعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة

تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من الريف غير المؤهّلين بعد للانضمام إلى

المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي ٨٤ ٪ من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي ٥٢٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا ٢ مليون و٣٠٠ ألف مشروع فردي صغير وفي أمريكا وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٨أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، والمشاريع الصغيرة تستوعب ٧٠٪ من قوة العمل الأمريكية وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٨، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي ٧٠ ٪ من فرص العمل فى دول الاتحاد.

المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

- **من الناحية التنظيمية:** نلاحظ أن هذه المشروعات ترتبط بجهات مختلفة كالوزارات المعنية كوزارة الصناعة والتجارة والاتحادات كالاتحاد العام للحرفيين والغرف الزراعية والصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية للحرفيين والبلديات مع غياب العلاقة التنظيمية المباشرة بين تلك الجهات المتعددة لتكوين رؤية شاملة حول مصير هذه المشروعات وبصفة عامة تشير التقديرات إلى أن نسبة ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من تكلفة القيام بالأعمال في مصر، تأتي من القيود الإجرائية حيث تكثر الشكاوى من اضطرار المشروعات الصغيرة

والمتوسطة إلى التعامل مع المسؤولين الحكوميين والمكاتب الحكومية المركزية والمحلية وعدم توافر المعلومات وعدم الرغبة في تقديم المساعدة.

- **من الناحية القانونية**: نرى أن التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المشروعات لا زالت في وضع لا يسمح لنا بالقول بأنها وسيلة تحفيز لنشاط هذه المشروعات خاصة تلك التي وضعت منذ فترة طويلة .
- **من الناحية المالية**: العلاقة بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها الكثير من المشاكل فيما يتعلق بالضمانات وفترات السداد، الإجراءات البيروقراطية وغياب خدمة تمويل تلبي احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآخذ في النمو، حيث أوضح أحدث تقارير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار في مصر صعوبة الحصول والنفاذ إلى التمويل وارتفاع تكلفته أمام المشروعات الصغيرة، حيث يتم تمويل ٥٦٪ من المشروعات القائمة بالتمويل الذاتي بينما تمثل مساهمة البنوك في تمويلها أقل من ٤٠٪ منها ١٣٪ للبنوك العامة و٢٦٪ للبنوك الخاصة وتشير خريطة النفاذ إلي قنوات التمويل إلى أنه كلما كبر حجم المشروع، زادت قدرته علي النفاذ للتمويل وتدل الأرقام على أن ٧٨٪ من المشروعات الصغيرة لم تتقدم مطلقاً للحصول علي قروض بنكية، وأن نسبة ٩٢٪ من المشروعات الصغيرة التي تقدمت للحصول على تمويل بنكي تم رفضها.
- **من الناحية التسويقية**: التباين الشديد في أسعار المواد الأولية كالارتفاع المفاجىء في أسعارها بسبب عوامل السوق مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها وبالتالي عدم القدرة على المنافسة السعرية، وتعدد الوسطاء التجاريين والمنافسة الشديدة من قبل الشركات الكبرى، وضعف القدرة التنافسية لهذه

المشروعات لاسيما عندما تعمل بشكل أفراد كما هو واقع الحال، وضعف القدرة الرأسمالية اللازمة للترويج والمشاركة في معارض ومهرجانات التسوق الداخلية والخارجية ومحاولة الدخول إلى أسواق جديدة .

- **من الناحية الفنية،** عادة ما تعتمد هذه المشاريع على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة.

وهناك عوامل اخرى تقف عقبة كئود فى طريق المشروعات الصغيرة منه:

- **ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات:** إذ يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية ة الموجهة نحو الأسواق وفي هذا الصدد يشير تقرير التنافس العربي الأخير ٢٠٠٩ إلى أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الدول العربية ودول المقارنة فيما يخص مؤشر رأس المال البشري فقد ارتفعت هذه الفجوة من ٣٧٪ إلى ٤٠٪ وهذا الأداء يصعب تقبله في ظل تأكيد كل الأدلة على محورية رأس المال البشري في التنافس والتنمية، والذي بدونه لا يمكن بناء نظام اقتصادي قادر على تحقيق التنمية المنشودة.

- **بيئة أعمال غير مناسبة:** لا توفر بيئة الأعمال العربية الدعم اللازم للقطاع الخاص فقد أشارت العديد من التقارير إلى وقت الشركات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة،والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور، والنفاذ غير الملائم للتمويل، وضعف البنية التحتية الداعمة للشركات.
- **التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية:** من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصاً لتتناسب مع احتياجات التدريب للفئة المستهدفة أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلّم أو للمرأة الفقيرة المعيلةً ومن الجدير ذكره أنه نظراً لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة وقلة الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض تأثيرها .
- **عدم استمرار البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب:** تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرار حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم

وتوسيع رقعة أعمالهم وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة المعنية، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه.

- **البرامج المُنحازة عن غير قصد:** يعاني العديد من برامج حفز التشغيل من ضعف التخطيط الذي يقلل من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة وعلى سبيل المثال، تسعى برامج دعم المشروعات الصغيرة للوصول إلى الشباب المتعلمين والقادرين من الطبقة الفقيرة، فضلاً عن الشباب الذين يملكون خبرة في العمل الحر أو رأسمالاً ولو بسيطاً للبدء فى الأعمال ولكن غالباً ما يستفيد من هذه البرامج الفئات الأعلى تعليماً والأكبر عمراً، في الوقت الذي يواجه فيه الشباب الأكثر ضعفاً مشاكل حقيقية في الوصول إلى هذه البرامج كما أن معظم برامج حفز التشغيل تتركز في المدن وتهمل المناطق الريفية الفقيرة .

وهنا نتساءل: هل توجد مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر في ظل الركود الحالي الذي يخرج عشرات المشروعات الكبيرة والمتوسطة من السوق كل يوم ويسحق المشروعات الصغيرة؟ هل يمكن قيام مشروعات صغيرة دون توافر آليات للتكامل مع المشروعات المتوسطة والكبيرة ودون حل مشاكل التمويل والدعم الفني والتسويق؟ هل يوجد مستقبل لهذه المشروعات في ظل انهيار النظام التعاوني وحصاره؟

ويحلو للمسئولين وأنصار حملة الصناعات الصغيرة الراهنة، الاستشهاد باليابان وبلدان شرق أسيا التي شهدت توسعاً للصناعات الصغيرة، ودوراً كبيراً لها في تحقيق نهضتها الصناعية ومع ذلك فهذا الاستشهاد ليس في محله تماماً، فإذا كانت

الصناعات الصغيرة قد حققت وزناً مهماً في تلك البلدان، إلا أن الصناعات الثقيلة والمتقدمة تكنولوجيا حققت وزناً أكبر وأكثر أهمية بما لا يقاس، فمن خلال الدفعة الكبرى التي تلقتها تلك الصناعات أقيمت القاعدة الصناعية القومية لكل بلد من تلك البلدان كما حدث في اليابان في الخمسينيات وكوريا الجنوبية وتايوان في السبعينيات الخ، وهي التي فتحت المجال لنمو الصناعات الصغيرة، حيث قامت بدور الصناعات المغذية لعدد من الصناعات الكبيرة ويعني ذلك أن مروجي الأوهام عن الصناعات الصغيرة يغفلون، عن قصد أو دون قصد، الوجه الأهم للتاريخ الصناعي لتلك البلدان، الذي يتمثل في ذلك الدور القيادي للصناعات الكبيرة عالية التكنولوجيا، وبشكل خاص الصناعات الوسيطة وصناعة الآلات (أي السلع الرأسمالية)، الذي بدونه لم يكن من الممكن أن تلعب الصناعات الصغيرة دورها الهام وأن تحقق شهرتها الخاصة وفي كل الحالات، سواء تعلق الأمر بالصناعات الكبيرة أو الصغيرة، لم يتحقق التطور الصناعي سوي بتدخل كثيف للدولة ولم يترك الأمر لعفوية السوق.

الاحتياجات الفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة

تتلخص الاحتياجات الفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة في النقاط التالية:

- الخدمات الاستشارية في مجال الفرص الاستثمارية ودراسات الجدوى الاقتصادية إضافة لتطوير الإنتاج والجودة والتسويق.
- تسهيل الاتصال وتدعيم الأفكار والمعلومات بين المؤسسات الاقتصادية ذات نفس النشاط وبين المؤسسات ذات العلاقة في الداخل والخارج.

- تقديم خدمات تدريب عالية التقنية للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- مساعدة أصحاب الصناعات الصغيرة للوصول إلى مصادر التمويل المتوفرة من خلال البنوك ومؤسسات الإقراض الأهلية، والحصول على تسهيلات ائتمانية بتكلفة منخفضة.
- توفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية والإجراءات الإدارية المتبعة، ومعلومات عن مصادر الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج المطلوبة (والإجراءات اللازمة لتوفيرها في كل من مصر ودول المصدر)، إضافة لاحتياجات الأسواق من السلع والاتفاقيات المبرمة وكيفية الاستفادة منها .

▪ الفصل الثاني ▪

الفصل الثالث

التمويــل

■ الفصل الثالث ■

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل من أهم العوامل الحاكمة والمؤثرة على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الإنشاء والتشغيل والاستمرار والنمو وينطبق هذا على الدول النامية والمتقدمة ، وتحصل هذه المشروعات على التمويل من عدة مصادر أهمها :-

- التمويل الذاتي اعتمادا على المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو إجمالي مدخرات العائلة ، ويتصف قطاع هذه المشروعات في مصر بانخفاض القدرة على الادخار، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، ويلجأ بعض أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر الائتمان غير الرسمية التي تتصف بارتفاع أسعار الفائدة.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ عام ١٩٩١ لتمويل كافة المشروعات الصغيرة الإنتاجية والخدمية والتجارية والحرفيين ويقدم قروضاً ميسرة بأسعار فائدة من ٧-١٥٪ حسب حجم القرض ويتم منح الائتمان مباشرة أو من خلال البنوك والوزارات والمحافظات والجمعيات الأهلية ..... الخ .
- المنظمات غير الحكومية ويبلغ عددها أكثر من ١٥ ألف منظمة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وتعانى هذه المنظمات من ضعف قدرتها على تلبية الاحتياجات الضخمة من الخدمات المالية لهذه المشروعات نظراً لضعف قدرتها على تعبئة الموارد المالية.
- بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدأت في أكتوبر ٢٠٠٧ وسوف تساهم في دمج قطاع كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظومة الاقتصاد الرسمي عن طريق القيد فيها وفقاً لإجراءات ميسرة تتناسب مع أوضاعها مما يزيد من كفاءة الإدارة المالية والتنظيمية لهذه الشركات بسبب

الالتزامات التي تتحملها لقيدها في البورصة، ويتيح القيد في البورصة مزايا للشركات الصغيرة والمتوسطة من بينها الحصول على التمويل اللازم وإتاحة الفرصة للاقتراض طويل الأجل عن طريق إصدار سندات أو زيادة رأس المال، وقد أعلن مركز تحديث الصناعة عن طرح برنامج لتفعيل بورصة النيل في إطارين أحدهما المساهمة في مشروع قيد هذه الشركات والآخر الدخول في مشاركة مباشرة مع المساهمة بقيمة التمويل .

- شركات التأجير التمويلي تعد أحد الوسائل التي يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تحصل من خلالها على رأس مال متوسط الأجل وفيها يقوم المقرض (بنك أو مؤسسات تمويلية غير مصرفية) بشراء المعدات ثم يؤجرها إلى المقترضين من خلال عقود تأجير تحدد طريقة الدفع ويحتفظ المقترض بملكية الأصل وفى نهاية مدة التأجير (٣- ٥سنوات) يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ محدد ، وقد بلغ إجمالى القيمة التراكمية لعقود التأجير التمويلي في مصر نحو ٢٥.٧ مليار جنيه منذ صدور القانون الخاص بهذا النشاط في عام ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨ .
- رأس مال المخاطر يعتبر شكل من أشكال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعادة ما يكون مصدر هذا التمويل كبار المستثمرين أو الشركات الكبيرة التي تقدم الأموال والموارد للمشروعات الصغيرة حتى تتمكن من بدء نشاطها وبموجب هذا التمويل تشارك المشروعات الكبيرة في جزء من ملكية المشروعات الصغيرة تكون عادة نسبة ٢٠ ٪-٤٠ ٪ من رأس المال ولكن دون طرح أسهم في البورصة ويمتاز رأس مال المخاطر عن التمويل التقليدي

الممنوح بواسطة البنوك في أن هذا النوع من رأس مال المخاطر مستعد لتقبل درجة عالية من المخاطر ولا يتطلب ضمانات من المقترضيين .

- صناديق الاستثمار المباشر حيث تم إنشاء أول صندوق للاستثمار المباشر بين مركز تحديث الصناعة وشركة سى آى كابيتال برأسمال ٢٥٠ مليون جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ويقوم الصندوق بالإضافة إلى تقديم تمويل لهذه المشروعات بتقديم المشورة المالية والفنية والإدارية والتسويقية لهذه المشروعات، كما يستعد عدد من البنوك لإنشاء صناديق خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المانحين الدوليين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهم الذين يعملون على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات التمويل وغير التمويل ومن أهم الذين أسهموا في مجال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وكالة التنمية الكندية ، الاتحاد الأوربى التعاون الألمانى الفني ،الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ، البنك الياباني للتعاون الدولي بنك التنمية الألمانى ،برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مواردها المالية بالطرق التالية :

١) **التمويل الذاتي**: معنى ذلك أن صاحب المشروع يعتمد في تمويل مشروعه على أمواله أو مدخراته الذاتية .

٢) **التمويل بالقروض**: وذلك بالحصول على قروض بفوائد أو بدون فوائد من البنوك أو مؤسسات الدعم المالي .

٣) **طرق التمويل من المنظور الإسلامي** :

هناك عدة أساليب وصيغ تمويلية التي تعرف بأدوات التمويل المالي الإسلامي، وندرجها في ما يلي:

- **المرابحة أو التمويل فائض التكلفة**: ويقصد بالمرابحة قيام أحد البنوك بشراء سلعة معينة لحساب عميل ما وفقاً للمواصفات المطلوبة مقابل ربح معين أو أجر ومن خلال هذا التعريف نجد هناك شكلين للمرابحة :الوكالة بشراء بأجر
- **الوكالة بشراء بربح** .
- **المشاركة**: ويقصد بها جمع أموال المدخرين من طرف البنك لإستثمارها والحصول على أرباح وإقتسامها معهم .

صناديق الزكاة والقرض الحسن: تقوم معظم النظم الإسلامية بإنشاء صناديق الزكاة والقروض الحسنة وتساهم تلك الأموال المتحصل عليها من الزكاة في ما يلي :

١) زيادة الإستثمار .

٢) زيادة عدد المنتجين والتقليل من عدد العاطلين عن العمل .

٣) توسيع نطاق التداول .

التأجير التمويلي: ويقصد بالتأجير التمويلي المنتهي بالتمليك عن طريق البيع، الإنفاق بين طرفين بتأجير أو إستئجار العين أو الأصل المؤجر والتواعد بإعادته مقابل أجرة محددة خلال فترة زمنية محددة وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيارين بين ثلاث بدائل كالآتي :

- يملك العين المؤجرة مع تسديد الأقساط سابقاً ويكون السعر محدد في بداية العقد .
- تمديد فترة الإيجار .
- إرجاع العين للمؤسسة المؤجرة .

مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اعتمدت الكثير من الدول العديد من برامج التنمية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على عدة مستويات: التأهيل، التكوين، نظام المعلومات، القدرة على المنافسة، التمويل ونظراً للخصوصية التي يتميز بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نعتقد أن مشكلة التمويل تحتل مركز الصدارة ضمن مجموعة الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات ويعود هذا في الواقع إلى سببين :

- يتمثل السبب الأول في النظام المصرفي وعدم موضوعية القيود الشروط التي يفرضها لتمويل القطاع الخاص، والتي تميل في الواقع إلى الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي.
- ويتمثل السبب الثاني في غياب ثقافة السوق المالي .

وهذا ما جعل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل وفقاً لنماذج التسيير التقليدي وبموارد مالية ضئيلة ونعتقد أن تكريس ثقافة السوق المالي سوف يحفز القطاع الخاص، على وجه الخصوص، على اللجوء إلى عمليات التمويل المباشر،ولقد بينت العديد من الدراسات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية أن الإمكانيات وفرص التمويل المتاحة المؤسسات المسعرة تفوق بكثير تلك المتاحة للمؤسسات غير المسعرة والواقع أن توفر سوق مالي كبديل أمام قطاع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى اشتقاق نشاط آخر مصاحب وهو الاستثمار في الأوراق المالية .

المقصود بالتمويل الإسلامي

أما التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر، يمكن أن يقال عنه أنه عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد ، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الإستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة ، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم ، أو القرض.

أهداف التمويل الاسلامي:

لاشك أن التمويل الإسلامي عندما وجد وأسس كان له أهداف سامية ، حيث أنه كما هو معلوم أن الأمة الإسلامية وخلال عدة عقود أو يمكن أن نقول قرون ، وبعد حالة الضعف التي كانت تعيشها المجتمعات الإسلامية ، خصوصاً في فترة الإحتلال ، أصبحت تعيش على ما يقدم لها من خلال ثقافات أخرى لا تراعي المبادئ والأسس التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية ، وهذا بلا شك نتج عنه أحد خيارين ، إما مواكبة الإتجاهات الإقتصادية للعالم المتقدم حتى وإن كانت لا تتوافق مع شرع الله ، أو العيش في عزلة تزيد من حالة المعاناة والفقر التي يعيشها العالم الإسلامي تلك الفترة.

وبالتالي كان لزاماً على المختصين ، والباحثين في علوم الشريعة والإقتصاد محاولة إيجاد بدائل ، تتميز بأنها لا تتعارض مع الأصول والأسس التي قررتها

الشريعة الإسلامية ، وفي نفس الوقت تتناسب مع التقدم الذي يشهده العالم اليوم في الإقتصاد والتنمية ، لذلك نجد أنه كان لا بد من وجود مشاركة بين الباحثين في علوم الشريعة خصوصاً في علوم المعاملات المالية ، والمختصين في الاقتصاد والعلوم المالية ، لمحاولة الاقتباس من العقود التي تمت دراستها في كتب الفقه من قبل ، ومحاولة تطبيق قواعدها على صيغ متقاربة معها في الأصول ، وإن كانت قد تختلف عنها نوعا ما في التطبيق ، بغرض تطوير تلك الصيغ لإيجاد صيغ جديدة ، يمكن ان تكون بديلا للصيغ المنشرة في المؤسسات المالية في العالم والتي تعتبر غير متوافقة مع الشريعة ، وفي نفس الوقت تكون مثل هذه الصيغ تساهم في الحركة التنموية للمجتمعات الإسلامية ، وتحقق رغباتهم وحاجاتهم سواء كانت الرغبات والحاجات على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

١) وبالتالي يمكن تلخيص بعض أهداف دراسة التمويل الإسلامي فيما يلي:
٢) إيجاد بدائل للتمويل الغير متوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.
٣) تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية.
٤) إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا بالتالي يساهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد ، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.
٥) تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر إدخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات إستثمارية متوافقة مع الشريعة ، وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.

مزايا التمويل الاسلامى للمشروعات الصغيرة

للتمويل الاسلامى مزايا عدة،منها-:

- بديل يقوم على أسس الشريعة الاسلامية يساهم فى توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لانتاج السلع والخدمات.
- القيام بالاستثمار المباشر فى مشروعات إنمائية أو المشاركة فيها،أو القيام بتمويلها، بهدف اقامة مشروعات انمائية جديدة أو لتجديد واحلال مشروعات قائمة فعلاً،مما يساهم فى توسيع الطاقة الانتاجية فى مختلف القطاعات،ويؤدى إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة ويستلزم ذلك قيام هذه الاستثمارات على أسس عملية وخطط مدروسة،وقد توجد جهات متخصصة للقيام بدراسات حتى لا تتسم بالارتجال والتخبط.
- المساهمة فى تحقيق العدالة فى توزيع الثروة، بتوفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات الذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لتنفيذ هذه المشروعات.
- توفير بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم إلى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذى يتلاءم مع ظروف كل منهم.
- تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة فى المجتمع وذلك بتنويع مالات الاستثمار وشمولها لقطاعات انتاجية عديدة الى جانب انتشار المشروعات الاستثمارية فى انحاء الدولة وهو ما يعنى اتباع نظام اللامركزية فى التنمية.
- الاعتماد على الموارد المحلية فى انشاء وتوفير فرص العمل.

يمكن القول بأن استخدام صيغ التمويل الاسلامى لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يلعب دوراً اقتصادياً هاماً فهى تعمل على توسيع أنشطة هذه المشروعات والمساهمة فى تنمية الاقتصاد القومى من خلال:

١) تحفيز الطلب على منتجات هذه المشروعات:فلا يشترط فى عدد من هذه الصيغ توافر الثمن فى الحال كما لا يتوافر فى عدد آخر توافر المنتج فى الحال فاذا افترضنا وجود رغبة لدى المستهلكين أو المنتجين لمنتجات معينة نهائية أو وسيطة فان عدم توافر قيمة تلك المنتجات لا يمنع عقد الصفقات لشراء تلك المنتجات على أساس دفع الثمن فى المستقبل دفعة واحدة أو على أقساط،أيضا يمكن اتمام الصفقات بدفع قيمة هذه المنتجات مقدماً على أن يتم تسليمها فى المستقبل وفقاً للشروط المتفق عليها وينتج عن ذلك تشجيع الطلب على منتجات هذه المشروعات ولا يقف عدم توافر الثمن أو المنتج عائقاً يحول دون اتمام عقد الصفقات مع هذه المشروعات ولا شك أن تشجيع الطلب يؤدى إلى استغلال الموارد ورفع مستوى النشاط الاقتصادى وتوفير مزيد من فرص العمل وبالتالى تنشيط الطلب على منتجات هذه المشروعات واحداث رواج اقتصادى.

٢) توفير التمويل الازم لهذه المشروعات: توفر هذه الصيغ تمويل التكاليف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ففى المرابحة مثلا تصلح لتمويل شراء أو توفير سلع ومعدات أو خامات للاتجار فيهاوفى التأجير يتم توفير معدات للمشروع دون توفير المواد الخام ورأس المال العامل أما المضاربة فمن خلالها يتم توفير كافة موارد التمويل المطلوبة لذا فان تكامل هذه الصيغ والمزاوجة بينها يعظم الأرباح ويوسع من فرص العمل كما أن لعقد الاستصناع دوراً هاماً

فى تشجيع هذه المشروعات من خلال توفير التمويل نتيجة دفع قيمة منتجاتها مقدما ومع توافر التمويل تتاح الفرصة أمام هذه المشروعات للنمو والازدهار واستغلال الطاقات الانتاجية المتوفرة لها وضبط التكاليف واستقرار ظروف الانتاج.

٣) تخصيص واستغلال الموارد الاقتصادية:تتميز صيغ التمويل الاسلامى بالمشاركة فى الأرباح فهى توفر المجال واسعاً أمام أصحاب المهارات للابداع والتميز وتسخير مواهبهم فى الانتاج والابتكار دونما عوائق من أصحاب الأموال وتشجع أصحاب المشروعات الصغيرة على بذل أقصى جهد مع حرصهم على نجاح مشروعاتهم والارتقاء بها لأنهم شركاء فى الربح الناتج وبذلك نضمن آلية ماهرة لتخصيص الموارد.

٤) القضاء على البطالة:تسهم هذه الصيغ فى القضاء على البطالة من خلال استغلال الموارد المالية وتحقيق التكامل بين الخبرات ورأس المال.

دور التمويل الإسلامي فى تنمية المشروعات الصغيرة

يتوقع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي، حيث يتنامى دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف ومكافحة البطالة ويعد التمويل الميسر عاملاً مهماً لرفع القدرة التنافسية لقطاع المنشآت الصغيرة،وتحاول المنشآت الصغيرة الترقى فى سلم المنافسة من خلال تحديث آلاتها ومعداتها والحصول على ماكينات ومعدات جديدة وأكثر تطوراً بما يعنى الحاجة المتزايدة للتمويل ويعد تحريم الربا هو المبدأ الرئيسى للتمويل الاسلامى ،فالإسلام لا يقر بكون الإقراض نشاطاً مولداً للدخل ،وقد سمحت الشريعة بالاقتراض فى حالات

الضرورة الملحة وليس للعيش فى مستويات أعلى من إمكانيات الفرد أو أن يكون الإقراض وسيلة لتنمية المال بأخذ مقابل نتيجة الإقراض.

وهناك العديد من صيغ التمويل الاسلامى التى تناسب معظم المنشآت الصغيرة حيث يختار صاحب كل منشأة الصيغة التي تناسبه وتتفق مع ظروفه وإمكاناته وهذا أفضل وأجدى من نظام التمويل القائم على الربا الذي ثبت فشله في تمويل معظم المشروعات الصغيرة فتجدر الاشارة الى أنه يمكن أن تتكامل هذه الصيغ مع بعضها البعض، فعقد المرابحه يكون قائماً علي أساس شرء سلع ومواد فحسب للمشروع الصغير لا تلبي الحاجة إلي دفع الاجور والسيولة الازمة للانفاق علي الانتاج بينما يتيح الاستصناع توفير التمويل للتكاليف المتغيره مثل الأجور والنفقات الإداريه الأخري كما أن عقد السلم يشترط لصحته تعجيل دفع الثمن أما في الاستصناع فلا يشترط ذلك اذ يصح الاستصناع مع تأجيل دفع الثمن كله أو بعضه ويمكن أيضاً أن تتكامل صيغ التمويل الاسلامي لتحقق أرباحاً اضافيه لا تتحقق عند تطبيق كل عقد منفرداً، فيمكن الجمع بين عقد الاستصناع والمرابحه حيث يمكن القيام بتصنيع بضائع معينه يحتاجها السوق ثم عند تسليمها يمكن أن تباع مرابحة كما يمكن الجمع بين عقد التصنيع والمشاركه بمشاركه صناع مختصين وعند ذلك يتم عقد تصنيع للشركات التى هى طرف فيها أيضاً ويمكن الجمع بين عقد الاستصناع وعقد السلم عندما يشترط في البيع الأول دفع الثمن في مجلس العقد أما البيع الثاني فلا يشترط فيه دفع الثمن في المجلس وقد قامت مجموعه بنك النيلين بالسودان بالجمع بين عقدي الاستصناع والمرابحه حيث قامت بتمويل الصناعات الصغيره مثل معاصر الزيوت ومعامل صناعة الصابون وتقوم المجموعه بالاتفاق مع

أصحاب الورش علي الأسعار والكميات المطلوبه وتواريخ تسليم المعاصر أو المعامل مثلاً وهنا تكون مجموعة بنك النيلين مستصنعاً والطرف الآخر صانعاً وبدورها تقوم المجموعة ببيع هذه المعاصر والمعامل إلي صغار المنتجين والمهنيين وبعض الجهات الرسميه مثل صناديق التكافل الاجتماعي الحكوميه والأهليه وبذلك تكون المجموعة مستصنعاً من جهه وبائعه وفق صيغة المرابحه من جهه أخري وقد كونت المجموعه شركه لهذا الغرض تقوم بالتعاقد مع الجهات المصنعه علي تجهيز ماهو مطلوب من أدوات ومعدات صناعيه وفق عقد الاستصناع وبعد ذلك تقوم أقسام الاستثمار بالمجموعة بالترويج لهذه المنتجات وبيعها بصيغة المرابحه ومن خلال المضاربة يمكن توظيف الموارد المالية لدى أصحاب الكفاءات والخبرات المختلفة ممن لا تتوافر لديهم الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف أنشطتهم الاقتصادية والاستثمارية وليس الاقتصار على تمويل غرض محدد كما هو الحال فى المرابحة أو السلم أو التأجير ففى المرابحة مثلاً تصلح لتمويل شراء أو توفير سلع ومعدات أو خامات للاتجار فيها وفى التأجير يتم توفير معدات للمشروع دون توفير المواد الخام ورأس المال العامل أما المضاربة فمن خلالها يتم توفير كافة موارد التمويل المطلوبة للمشروع سواء فى شكل رأس مال ثابت أو عامل لذا فان تكامل هذه الصيغ والمزاوجة بينها يعظم الأرباح ويوسع من فرص العمل.

معوقات أمام نمو التمويل الإسلامي:

وهناك معوقات عدة أمام نمو التمويل الإسلامي: فهو بحاجة لتعزيز أسس الوضوح، وإرساء بنى تحتية مناسبة،حيث أن هناك فجوتين رئيسيتين في البنية التحتية فالسوق الثانوي غير ملائم، ويحتاج إلى تغيير لتحقيق النمو المستدام، كما أن

هذه المسألة بحاجة إلى الوقوف عندها وحل مبتكر ولا تتوفر أي مجموعة من المعايير المطبّقة عالمياً.

إضافة إلى أن الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل في المنطقة مازالت غير كافية، وهذا تحد كبير أمام قطاع التمويل الإسلامي فصيغ التمويل الاسلامى تحتاج فى تطبيقها لنوعية خاصة من العاملين،لدرجة تجعل توافر هذه النوعية عقبة رئيسية تحول دون امكانية تطبيقها، وذلك لأن أنظمة عمل هذه الصيغ تمثل بناء فكرياً خاصاً مصدره التشريع والفقه الاسلامى ،كما أن آليات العمل بها تختلف عن آليات العمل فى الأنظمة التى تعتمد سعر الفائدة ،الأمر الذى يستدعى ضرورة توافر كوادر مؤهلة تحيط بالقواعد والضوابط التى تحكم عمل هذه الصيغ.

من جهة أخرى يضيف البعض افتقار التمويل الإسلامي لآلية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار، إلى جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد آلية عمل هذا القطاع، التي من شأنها إخراج هذه الصناعة من مآزقها فالإبداعات تأخذ مكانها في شتى أنحاء العالم، وفي المراكز المالية العالمية لذلك فمن الضرورى وضع معايير لصيغ التمويل الإسلامي حتى نجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين وعندما يحصل القطاع على مقدار كبير حاسم، فسوف يحقق تلك المعايير العالمية.

يلاحظ أيضاً عدم وجود أي قانون واضح أو تشريع مفصل يحدد طبيعة عمل المنتجات المالية الإسلامية التي يتم طرحها والتمويل المصغر أو التمويلات المالية البسيطة مهمة جداً نظراً للحاجة التي يبديها بعض التجار والأشخاص المحتاجين للسيولة في تسيير أعمالهم، وهو أمر جيد في ظل التشريع الإسلامي الذي يقسم الربح والخسارة ويجب على هذه التشريعات أن تضم أفضل الممارسات وخطوط تفصيلية

للمنتجات يتم استخدامها من قبل المشرعين وعلى المشرعين أن يمتلكوا مجلس شريعة مركزي أو راعي مستقل وينقسم المتخصصون في الشريعة إلى قسمين الأول يتبع باب الاجتهاد، الذي يبتكر بنية إسلامية جديدة، والمشرعون الذين يصدرون الفتاوى والأحكام على أسس ثابتة ومحددة سلفاً، وعلى المجتهدين العمل مع هذه المؤسسات، بينما المشرعون مطالبون بتقديم النصح لهذه المؤسسات وفي حال ضمان استقلال هذين القسمين، فإننا سنضمن وضوح أكثر في الاستشارات المالية إضافة إلى ضرورة الابتكار الذي يواجه تحديات في قيمة البحوث والدراسات التي يتم صرفها على المنتجات التقليدية مقارنة بالإسلامية فالتنوع يفتح الباب واسعاً أمام العملاء والجمهور للاختيار بسبب التنوع الذي سيجدونه .

ان معظم البنوك التى قد تتعامل بهذه الصيغ تفتقد فهم وطريقة التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنظر لها علي أنها عالية المخاطر وغير مربحة ومرتفعة التكلفة لأنها تحتاج إلي موظفين ذوي مهارات عالية يستطيعون اتخاذ قرارات التعامل مع هذه المشروعات ، كما أن العائد منها قد يعتبر ضئيل ،بجانب أن هذه البنوك لم تؤهل نفسها لمثل هذا النوع ،ولديها ضعف شديد في الخبرات في التعامل مع هذه المنشآت، وتطبيق نظم المعلومات علي هذه المشروعات ضعيف جداً بالاضافة إلي ضآلة دراسات السوق والمنتجات التي يمكن أن تقدمها البنوك لهذه المنشآت.

صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية

بعد أكثر من أربعين عاماً ومنذ عام من نشأة المصارف الإسلامية عام ١٩٦٣، من خلال ما قدمه الدكتور أحمد النجار في مصر وعبر تجربة بنوك الإدخار المحلي التي نشأت في ميت غمر ، وبعد التقدم الذي شهدته هذه الصناعة وتوسعها في مختلف دول

العالم ، سواء على الصعيد العربي أو الإسلامي ، أو حتى في دول العالم بشكل عام ، إذ أن دولاً في أوروبا وأمريكا أصبحت اليوم تهتم كثيرا بصناعة التمويل الاسلامي، وتقدمه كبديل للمنتج التقليدي خصوصاً للاقليات المسلمة، بالاضافة إلى الكثير من الشركات والمؤسسات التي تفضل التعامل بالتمويل الاسلامي.

لقد شهدت هذه الصناعة تطوراً يمكن أن نصفه بغير المتوقع خلال فترة قصيرة ، ومع تسارع عجلة الاقتصاد والحركة التجارية العالمية ، أصبح الاهتمام بهذه الصناعة أمراً ملحاً إذ أن أصول المصارف اليوم يعتبر رقماً ضخماً عطفاً على عمر هذه الصناعة ، وهي مرشحة للزيادة .

مع ما نشهده من هذا الكم الضخم من الأصول وما قد نشهده في المستقبل القريب والمتوسط ، إلا أنه وبلا شك لا بد أن يكون هناك تناسب بين هذا الحجم من الصناعة وبين عملية الدراسات والتطوير الذي ينبغي أن يتم لخدمة هذه الصناعة ، إذ أن عدم التناسب سيؤدي بالتالي إلى ركود طبيعي ، في ظل تسارع حركة الاقتصاد الذي يشهده العالم اليوم ، وهذا يتطلب البحث ودراسة حقيقية لما يمكن أن يقدمه الفقه الاسلامي من أدوات التمويل وتطوير النماذج الموجودة ومحاولة الاستفادة من جميع ما يمكن أن يحقق نمو في الصناعة المصرفية الاسلامية، ومحاولة الاستفادة من جميع ما يمكن الاستفادة منه فيما يتعلق بصناعة التمويل الاسلامي سيؤدي بالتالي إلى استقطاب رؤوس أموال أكبر، وشريحة أكبر من المستفيدين، وبالتالي ثقة المهتمين بالتمويل الاسلامي بامكانية منافسة هذه الصناعة، لأدوات التمويل التقليدية.

أدوات التمويل الاسلامي

أدوات التمويل المعمول بها في المؤسسات المالية اليوم عدة منها:

عقود المرابحة :

بيع المرابحة يعتبر أحد أنواع البيوع المشروعة في الفقه الإسلامي بشكل عام ، وهو أيضاً أحد أدوات التمويل فى المؤسسات المالية التي توفر منتجات متوافقة مع الشريعة والمرابحة في اللغة مأخوذة من الربح وهو الزيادة أو العائد.

أما فيما يتعلق باصطلاح الفقهاء فهي عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة على التاجر ، مضافاً إليها ربح معلوم فالتكلفة تشمل السعر الذي اشترى البائع السلعة به ، مع تكاليف إضافية مثل قيمة الشحن والتخزين والنقل وغيرها مما يدخل في التكلفة الاجمالية لوصول السلعة إلى البائع.

وما سبق يعتبر هو مفهوم المرابحة كما يتناولها الفقهاء في كتبهم ، ولكن كما هو معلوم أن هذا النوع من العقود ، جرت عليه بعض التغييرات أو ما يمكن أن نطلق عليه نوع من التطوير ليتناسب مع الوضع التجاري المعاصر ، وأصبح يستخدم هذا النوع من العقود لتوليد صور أخرى تتطابق معه في المفهوم العام ، ولكن تختلف عنه في بعض التطبيقات ويمكن تناول بعض هذه الأشكال فيما يلي:

١- عقد المرابحة البسيط

وهذا النوع من العقود عبارة عن أن بعض المؤسسات المالية تتفق مع جهة متخصصة سواء في العقار أو بيع السيارات على سبيل المثال على توفير منتجات أو عقارات معينة تكون في الغالب رائجة، ومن ثم تعرض المؤسسة المالية هذه المنتجات على زبائنها لبيعها بالتقسيط مع إضافة هامش ربح ، وهذا الهامش يعتمد غالباً على فترة السداد التي يرغب فيها الزبون، بمعنى أنه كلما زادت المدة زاد الهامش ، وذلك حسب نسب ربح مئوية يتفق عليها طرفي العقد (وهذا العقد قريب فى صورة منه من الربا المحرم شرعاً) .

٢- المرابحة للآمر بالشراء

وهذا النوع من العقود سبق أن تكلم عليه الفقهاء ولعل من أبرزهم الإمام الشافعي في كتابة الأم حيث قال: وإذا أرى الرجلُ الرجلَ السلعةَ فقال اشتر هذه وأربحك فيها كذا فاشتراها الرجل فالشراء جائز.

أما بيع المرابحة للآمر بالشراء ، أو ما يمكن ان يعبر عنه مع الوعد بالشراء ، أصبح منتشراً بشكل كبير في المؤسسات المالية الإسلامية ، وذلك أن المؤسسة المالية، وبطلب من العميل تقوم بشراء سلعة معينة سواء كانت للأفراد مثل السيارات أو المنازل أو غير ذلك، أو ما كان منه للمؤسسات أو الشركات مثل الأجهزة الطبية والمعدات والاجهزة التي تحتاجها المصانع ، أو المواد الأولية التي يُحتاج إليها في مشاريع الإنشاء ، على أساس أن طالب التمويل يشتري هذه السلعة بعد تملك المؤسسة المالية لها ، مع هامش ربح يضاف إلى سعر السلعة ، ويزيد هذا الهامش وينقص حسب المدة التي يتم فيها السداد.

عقود التورق

التورق في الأساس مأخوذ من الورق وهو الفضة وذلك لأن طالب التمويل أو من يقدم على شراء مثل هذه السلع في الغالب ليس لديه الرغبة في تملك السلعة ولكن الغرض من ذلك الحصول على المال وأحد أشكال النقد في السابق هو الفضة، وهذا يفسر استخدام لفظ التورق للدلالة على أن رغبة من يدخل العقد في الحصول على النقد والتورق هو أحد الصور التي تناولها الفقهاء في كتبهم ولكن يدرجونه ضمن دراستهم لما يسمى ببيوع الآجال ، والتورق يعتبر من صور البيع الآجل ، إلا أن فقهاء الحنابلة استخدموا له مصطلح خاص وهو التورق ، ثم أصبح هذا المصطلح متداولاً لدى الفقهاء المعاصرين والمهتمين بالدراسات المتعلقة بفقه المعاملات في الشريعة الاسلامية أما فيما يتعلق بمظاهر مثل هذا النوع من العقود في المؤسسات المالية اليوم يمكن أن يُقال بأنه يأخذ عدة أشكال ولعل من أبرزها:

١- التورق التقليدي

لعل السبب في تسميته التورق التقليدي هو أن هذا النوع من التورق هو أحد أشكال العقود التي تناولها الفقهاء في كتبهم والمقصود به هو أنه عقد يشترك فيه ثلاثة أطراف حيث أنه يتم في العقد الأول بيع السلعة بسعر مؤجل ، يكون غالباً أعلى من السعر الحاضر ، ومن ثم يقوم المشتري ببيعه في السوق إلى شخص آخر غير البائع الأول بأقل من السعر الأول ليحصل على النقد ، مع العلم بأنه في هذا العقد ليس هناك أي ترتيب مسبق بين البائع في العقد الأول والمشتري في العقد الثاني.

هذا النوع من العقود لازال يمارس على مستوى الأفراد إذ أن كثير من المؤسسات المالية تباشر عملية بيع مرابحة للأفراد وهم بالتالي يتولون عملية تسييل هذه المنتجات في السوق (وتسمى حالياً الحرق).

٢- التورق المصرفي المنظم

التورق المصرفي المنظم هو أيضاً أحد أشكال التمويل الذي تباشره عدد من المصارف التي تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة ، وقد أخذ هذا العقد في الانتشار بشكل كبير بين كثير من المصارف في منطقة الخليج ، على أساس أن بعض العلماء يرون جواز التعامل بمثل هذا النوع من العقود ، وكانت بداية مثل هذا العقد في مطلع هذا العقد تقريباً ، وقد تم تطوير هذا العقد ليكون أكثر ملائمة لأحكام الشريعة ، ومن أبرز أشكاله هو أن يقوم المصرف بشراء معادن ثم بيعها على الأفراد أو المؤسسات مرابحة ، ومن ثم ترتيب عملية بيع تلك المعادن نيابة عن عملائه بصفته وكيلاً عنهم وذلك في السوق العالمية ، ومن ثم إيداع تلك المبالغ في حسابات عملائه ولهذا النوع أشكال أخرى سواء بعرض أنواع أخرى من السلع خصوصاً السلع المحلية أو بتقديم خدمات أخرى مثل بطاقات الإئتمان.

عقود الإجارة

الإجارة والأجر هو ما يمكن أن يقال عنه أنه ما يعطاه الإنسان مقابل عمل دنيوي أو أخروي أما بالمفهوم الفقهي ، فيمكن أن نقسمها إلى قسمين: الأول يتعلق بأجرة العامل ، الثاني أجرة المنفعة ففيما يتعلق بالعامل فهي عبارة عن عائد لشخص يتقاضاه مقابل أداءه لعمل ، وهذا العامل قد يتقاضى أجرته مقابل إنجاز عمل معين بغض النظر عن المدة ، وهناك نوع آخر وهو الذي يتقاضى به العامل الأجرة مقابل المدة التي يقضيها لعمل شيء ما ، بغض النظر عن حجم الإنتاج.

النوع الثاني من الإجارة هو ما يكون مقابل منفعة معينة ،وهذا هو الغالب فيما يتعلق بالتمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية ، والمقصود به في المفهوم الفقهي: أنه عقد على منفعة مباحة معلومة.

أما بالنسبة لتطبيقاتها في المؤسسات المالية اليوم ، فمن أبرز صورها ما يسمى بالتأجير المنتهي بالتمليك ، وذلك أن المؤسسة المالية تقوم بشراء عين ، ومن ثم تؤجرها لشخص على أساس أنه في نهاية العقد بإمكانه تملكها بسعر قد يكون منخفض نوعاً ما ، وقد يكون تمليكه لها بسعرها في السوق ، أو في بعض الأحيان بدون مقابل ، وهذا يعتمد على العرض الذي يقدمه المصرف.

عقود المشاركة

الشركة في اللغة المقصود بها الاختلاط ،وكما هو معلوم فإن الشركات في الفقه الإسلامي عدة أنواع ، منها شركة العنان ، شركة المضاربة ، شركة الوجوه ، شركة الأبدان ويهمنا بشكل أكبر هنا شركة العنان والمضاربة وشركة العنان: هي اشتراك أثنين أو أكثر في المال ، والربح.

من صور هذه الشركة في المصارف الإسلامية اليوم ما يسمى بالمشاركة المتناقصة ، سواء كان ذلك بغرض الاستثمار ، أو بقصد تمويل الأفراد أو المؤسسات وذلك لتوفير إحتياجاتهم ومن أبرز أشكال هذا النوع من التمويل ما هو منتشر اليوم في كثير من الدول الأوروبية مثل بريطانيا ، وهو تمويل شراء المساكن للأفراد ، ومن الممكن أن يكون هذا العقد لغرض تجاري مثل المشاركة في شراء عقار أو ما يمكن تاجيره بشكل عام ويتولى طالب التمويل عملية دفع قسط الايجار للمصرف بقدر نصيبه في العقار أو أن يتولى إدارة العين المملوكة ، ويعطي المصرف قسطه من الأجرة أو الربح حسب الاتفاق ، ومن ثم يعمل طالب التمويل على دفع مبلغ إضافي كل شهر ليتملك حصة المصرف خلال مدة معينة.

والمضاربة: شركة بين اثنين أحدهما بالمال ، والآخر بالعمل ، وهذا النوع من العقود يدرجه بعض الفقهاء ضمن عقد الشركة بشكل عام وبعضهم يجعله عقد مستقل وله عدة تطبيقات في المصارف اليوم مثل أن يدفع المصرف مالاً إلى من يرغب في إنشاء مصنع ، أو لديه رغبة في الزراعة ، أو يمكن أن يدخل المصرف كشريك في شركة استثمارية قائمة عبر تمويلها ومن ثم تقاسم الأرباح حسب الاتفاق بينهما ، وهذا النوع من العقود ركز عليه الدكتور النجار في تجربة بنوك الادخار المحلية.

عقد القرض والمقصود به القرض الحسن ، وهذا النوع من العقود غرضة تبرع وليس استثمار بمعنى أن المصرف لا يحقق عائداً مباشراً منه ، ولكن يمول منشأة معينة لفترة ما على أساس أن ترد المؤسسة المبلغ المقترض دون زيادة ، خلال مدة متفق عليها.

وهذا النوع من العقود تطبيقاته قليلة في المصارف اليوم لأنها لاتحقق عائداً للمصرف إلا أنها من الممكن ، تقديم مثل هذا النوع من القروض بهدف ربح غير مباشر وهو كخدمة لعملاء البنك الخاصين مثلاً وهذا يمثل عامل جذب للعملاء.

عقد السلم

وهو عقد تكلم الفقهاء على أحكامه بشكل مفصل في كتبهم من خلال دراستهم لما جاء عند البخاري ومسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم: من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم وهذا النوع من العقود يمكن أن نعرفه بأنه بيع سلعة معلومة ، إلى أجل معلوم ، وذلك بثمن معلوم حال عند العقد.

وهذا النوع من العقود يمكن الإستفادة منه في تمويل المشاريع العقارية عبر أن تلتزم تلك الشركة بتوفير وحدات سكنية للممول مقابل التمويل ، ومن ثم وبعد استلام تلك الوحدات يتولى المصرف عرضها للبيع بالتقسيط فيتحقق له ربح من خلال الشراء بسعر مخفض من الشركة العقارية نتيجة لتقديم سداد المبلغ ، وفي نفس الوقت يبيعها الممول بسعر أعلى لمن يرغب فى شرائها بالتقسيط ، بالإضافة إلى أن هذا النوع من العقود يمكن ممارسته من خلال الدخول في عقود بيوع الآجل ، خصوصاً فيما يتعلق بالمعادن أو المنتجات الضرورية مثل الأرز والقمح ، بل بالامكان أن يتم استخدام مثل هذا العقد في تمويل المشاريع البتروكيماوية ، من خلال إعطاء مبلغ تمويل كقيمة لمنتج تنتجه الشركة على أساس أن يكون تسليم المنتج بعد عدد من السنوات.

عقد الاستصناع

هو التعاقد على صنع شيء ، بأوصاف معلومة ، مادته من الصانع ، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغاً معيناً سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوته أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما ، وذلك حسب الاتفاق الموجود في العقد.

أما فيما يتعلق بارتباطه بأدوات التمويل التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية ، فهذا النوع من العقود يتناسب مع المشاريع الكبرى مثل مشاريع المقاولات أو حتى بناء المساكن، وذلك بأن يتولى المصرف تمويل شركة عقارية لبناء مساكن مثلاً نظراً لعدم كفاية المال الذي لديها لاتمام المشروع ، وبعد الانتهاء من المشروع تتولى المصارف بيع تلك الوحدات بالتقسيط وهناك ما يسمى الاستصناع الموازي الذي يلعب فيه المصرف التمويل من الباطن لإنشاء مشاريع كبيرة مثل المجمعات التجارية والسكنية.

الفصل الرابع

آثـــار

المشروعات الصغيرة

المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية

من المتعارف عليه أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية بوجه عام وفي التنمية الصناعية على وجه الخصوص، فهي تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، وتُشَكِّلُ ما يزيد على ٩٠٪ من مجموع المشروعات في العالم، وتُسهم بنسبة ما بين ٦٠:٥٠ ٪ من تشغيل العمالة وتسهم المشروعات العاملة منها في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ما بين ٨٠:٤٠ ٪ في هذا القطاع وفي البلدان الأقل نمواً، وهي بؤرة اهتمام اليونيدو، وتزداد أهمية دور تلك المشروعات على اعتبار أنها تمثل الآفاق الواقعية الوحيدة لنمو الاستخدام والقيمة المضافة وينطبق الوضع نفسه على بلدان التحول الاقتصادي حيث بدأت المؤسسات الحكومية الكبيرة عديمة الكفاءة تفسح المجال لتحل محلها مشروعات خاصة أصغر حجماً وأكثر كفاءة كما أن هذه المشروعات قادرة على أن تساهم وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلة الإنتاج في العديد من الدول النامية التي تعد مصر منها فهي تمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة حيث تقوم بتشغيل العديد من الأيدي العاملة وتساهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة مما يحقق التوازن الإقليمي للتنمية الشاملة لذا فإن المشروعات الصغيرة أكثر أهمية لاقتصادنا لتحقيق التنمية الشاملة ولها العديد من الآثار الاقتصادية فهي تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية ويمكن تناول أهميتها للاقتصاد الوطني في النقاط التالية:-

١ـ زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع.

تعمل المشروعات الصغيرة على زيادة متوسط الدخل الفردي والتغيير في هيكل الأعمال والمجتمع وهذا التغيير يكون مصحوباً بنمو وزيادة في المخرجات

وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.

٢ـ الزيادة في جانبي العرض والطلب

إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض كما أن الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب حيث تعمل على زيادة كلاً من جانبي العرض والطلب.

٣ـ التجديد والابتكار والقدرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق.

يعتمد التطوير على الإبداع ليس فقط بتطوير منتج أو خدمة جديدة للأسواق ولكن أيضاً الاهتمام بالاستثمار المتزامن في تأمين مشاريع جديدة لذلك كانت المشروعات الصغيرة مصدر من مصادر التجديد والابتكار والمخاطرة أكثر من المؤسسات الكبيرة فالمشروعات الريادية قادرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق وهي النقطة المعيارية في عملية تطوير المنتج لتزويد المجتمع بمنتجات إبداعية جديدة.

٤ـ توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة

تستطيع الدول أن تشجع الاتجاه نحو الريادة في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية أو تشجع التوجه نحو مناطق معينة عن طريق بعض الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والريادية لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

٥ـ تنمية الصادرات والمحافظة على استمرار المنافسة

تستطيع المشروعات الصغيرة المساهمة في تنمية الصادرات سواءً من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر ومن خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة بالمواد الوسيطة

التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها المشروعات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها؛ مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المشروعات الكبيرة، وإعطائها القدرة على استمرار المنافسة في الأسواق العالمية.

٦ـ التكامل مع المشروعات الكبيرة وترابط الأعمال التجارية

تتكامل المشروعات الصغيرة مع المشروعات الكبيرة من خلال إمدادها بالمواد والأجزاء التكوينية التي تحتاج إليها وتعمل كذلك على ترابط الأعمال التجارية لأن صاحب العمل التجاري الحديث ليس وحدة قائمة بذاتها وإنما يشتري ويبيع من المشروعات الأخرى ومما يدل على التكامل بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الريادية الصغيرة تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من (٣٧) ألف عمل من المشروعات الصغيرة لتزودها بالبضائع والخدمات المختلفة.

٧ـ العمل على تطور الاقتصاد

المشروعات الصغيرة في الغالب هي الأصل في تطور الاقتصاد من خلال تحولها فيما بعد إلى مشروعات كبيرة أو بالأفكار التي تقدمها وبنظرة سريعة على تطور الاقتصاد الأمريكي نلاحظ أن أكبر خمسمائة شركة صناعية أسسها رياديون برؤوس أموال محدودة فقد كان سوفت جزاراً بينما فورد كان ميكانيكي أما كرايستلر فقد كان ميكانيكي أيضاً في مصنع للسكك الحديدية قبل أن يصبح مهندس محركات أما جيلمان مؤسس شركة الأطلسي والباسفيك للشاي فقد كان يبيع الشاي بجانب وظيفته.

٨ـ تعظيم العائد الاقتصادي

على الرغم من أن إنتاجية العامل في المشروعات الكبيرة أعلى منها في المشروعات الصغيرة وقد يعود ذلك إلى اعتماد المشروعات الصغيرة على تقنيات

إنتاج غير متقدمة وكثيفة العمالة ورغم ذلك لو أننا ربطنا رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي سيظهر أن المشروعات الصغيرة هي الأكفأ من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي لوحدة رأس المال ورأس المال المستثمر.

إسهامات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة فهي تلعب دوراً هاماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

وتُسهِم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في البلدان النامية فهي تميل إلى تبني أساليب إنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك البلدان من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال وكلما تَوَسَّعَ نشاط تلك المشروعات في الأسواق غير الرسمية، أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل فيها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشروعات الكبيرة.

تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على كافة مستويات الاقتصاد وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتميز بالديناميكية والمرونة، تترابط فيها الشركات الصغيرة والكبيرة وهي تنتشر على نطاق جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.

دور المشروعات الصغيرة في توليد القيمة المضافة

تساهم المشروعات الصغيرة في توليد القيمة المضافة، وذلك من خلال مقدار الإضافة التي تولدها المشروعات الصغيرة من عملياتها الإنتاجية إلى الناتج المحلي ويمكن قياس حجم القيمة المضافة (الدخل) التي تولدها المشروعات الصغيرة، وحصتها في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل فكلما كانت القيمة المضافة كبيرة كلما دل ذلك على أهمية المشروعات الصغيرة في زيادة الدخل القومي.

ويمكن احتساب القيمة المضافة بطريقتين:

أولهما: جمع عوائد عناصر الإنتاج الأربعة الأجور والأرباح والفوائد والإيجار.

وثانيهما: استبعاد مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج الإجمالية.

دور المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل

لا شك أن تشغيل الأيدي العاملة المحلية يمثل هدفاً مهماً من أهداف التنمية خصوصاً في البلدان النامية، وعليه فلابد من معرفة مساهمة المشروعات الصغيرة في هذا المضمار، ويتعين احتساب عدد العاملين الذين تقوم المشروعات الصغيرة بتشغيلهم، وكذلك نسبة العمالة المحلية إلى إجمالي العمالة التي توفرها المشروعات الصغيرة وكلما ارتفع عدد العاملين المحليين الذين توظفهم المشروعات الصغيرة، ارتفعت نسبتهم في إجمالي العمالة لدى المشروعات الصغيرة، وارتفعت نسبة الأجور المدفوعة للعاملين المحليين في إجمالي الأجور المدفوعة من قبل المشروعات الصغيرة كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع العائد الاقتصادي للمشروعات الصغيرة، وجدير بالذكر أن النسبة الغالبة والأصل في المشروعات الصغيرة أن العاملين محليين، وهنا تظهر الفائدة الاقتصادية الكبيرة للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني.

دور المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة

تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وتعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي ٨٤ ٪ من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي ٥٢٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا ٢ مليون و٣٠٠ ألف مشروع فردي صغير! وفي أمريكا وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٨أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب ٧٠٪ من قوة العمل الأمريكية وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٨، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي ٧٠ ٪ من فرص العمل بدول الاتحاد

المشروعات الصغيرة وأثرها على التنمية

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، بسبب دورها

المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني وتكتسب المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة فيما يلي:

١) تتميّز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوت الإقليمي، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

٢) توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود التي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية.

٣) تحافظ على أعمال التراث (حرفية / يدوية) التي تمثل أهمية قصوي للاقتصاد المصري وتنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الابواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وأيضاً يفتح أبواباً للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلاً للاقتصاد القومي لذا يجب الحفاظ علي هذه الصناعات التقليدية من الاندثار والمطلوب من رجال الأعمال والدولة إقامة جمعيات أهلية متخصصة لمساندة الحرفيين وإتاحة الفرصة أمامهم للتدريب والتعليم طبقاً لأحدث

التقنيات مع الحفاظ علي الهوية الوطنية الأصيلة، مع التأكيد على أهمية رعاية الدولة لهم نفسياً ومادياً واجتماعياً حتي يستطيعوا الخروج بمنتجات تتميز بالابداع والأصالة.

٤) تساعد المشروعات الكبيرة في بعض أنشطة التسويق والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق.

٥) يمكن أن تكون مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة.

٦) إنها وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة .

في نهاية عصر الاقتصاد الموجَّه والشركات الحكومية الضخمة المملوكة للدول، باتت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من ٩٨ في المائة من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، وباتت مسؤولة عن نسبة تصل إلى نصف الإنتاج الوطني لهذه الدول، بينما توفر هذه المشروعات نحو ٦٠ في المائة من مجموع فرص العمل ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق من خلال العولمة قد أديا إلى إيجاد تحديات جديدة أمام هذه المشروعات خاصة في الدول النامية ومواكبةً لهذه الطفرة التكنولوجية الكبيرة، فقد شهد الاقتصاد العالمي ظهور أجيال جديدة من المؤسسات الصغيرة التي استطاعت الاستفادة من مميزات هذا الوضع الجديد الذي يسمح بالحصول على المعرفة ورؤوس الأموال والدخول إلى الأسواق الكبيرة في آن واحد وظهر مصطلح جديد يطلق على هذه النوعية من

المؤسسات الصغيرة الرائدة المقامة على الإبداع والتكنولوجيات والتي تختلف اختلافاً جوهرياً عن مثيلاتها غير الإبداعية والتقليدية في الدول الصناعية، وهو start-up من هذا المنطلق وفي هذه الأجواء التنافسية شديدة الصعوبة، وضحت أهمية منظومات العمل المستحدثة التي تعمل على تطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة وفي هذا المجال تعتبر آلية حاضنات الأعمال المتوسطة من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في الـ ٢٠ سنة الأخيرة فاعلية ونجاحاً في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وإيجاد فرص عمل جديدة، وتمت الاستعانة بها في الكثير من دول العالم.

وحاضنات المشروعات أقيمت في الأساس لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المشروعات الصغيرة الجديدة في الأعوام الأولى لإقامتها وقد أوضحت العديد من الدراسات أن ٥٠ في المائة من المشروعات الجديدة في الولايات المتحدة مثلاً تتعرض للتوقف والانهيار خلال عامين من إقامتها، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٨٥ في المائة في غضون خمسة أعوام من إقامتها، ولقد لوحظت هذه النسبة المرتفعة للانهيار أيضاً في الدول الأوروبية إلا أن الدراسات الحديثة التي أُجريت لتقييم تجارب الحاضنات في هذه الدول أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك كفاءة ونجاح الحاضنات في رفع مستوى نجاح هذه المشروعات بشكل كبير وتوضح الدراسات التي تمت مناقشتها خلال عام ٢٠٠٢ والتي أجراها قطاع الأعمال والمقاولات في الاتحاد الأوروبي أن تجربة الـ ١٦ دولة الأوروبية في الحاضنات منذ نشأت برامج الحاضنات فيها قد أفرزت نتائج جيدة حيث إن ٩٠ في المائة من جميع الشركات التي تمت إقامتها داخل الحاضنات الأوروبية مازالت تعمل بنجاح بعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام على إقامتها.

وحاضنات المشروعات تحتضن المبادرين وأصحاب الأفكار والمشروعات التي تقدم منتجات وخدمات جديدة ومتطورة تؤدي إلى إحداث تنمية متعددة الأهداف، من تكنولوجية واقتصادية واجتماعية في المجتمعات التي تقام بداخلها هذه الحاضنات وتعمل الحاضنات باختلاف أنواعها وتخصصاتها على إيجاد صور ذهنية للنجاح أمام صاحب المشروع الناشئ، حيث إن الممارسات التي توفرها إدارة الحاضنة تمثل عاملاً جوهرياً في تنمية هذه المشروعات الجديدة بالشكل الذي يجعل بعض الخبراء يطلقون على الحاضنات مسمى معهد إعداد الشركات.

ومنذ منتصف الثمانينيات الميلادية، وهي الفترة التي تمثل البداية الفعلية لبرامج الحاضنات خاصة في الولايات المتحدة، لم تتوقف منظومة عمل الحاضنات عن التطور والتنوع حتى أصبحت اليوم تمثل صناعة قائمة بذاتها يطلق عليها البعض صناعة الحاضنات ومع تطور الحاضنات كأداة للتنمية المتكاملة قام عدد كبير من الدول بوضع برامج وطنية لإقامة عدد من الحاضنات بها وتذكر الإحصائيات الحديثة أن هناك حالياً نحو ٣٥٠٠ حاضنة أعمال تعمل في مختلف دول العالم منها نحو ألف حاضنة في الولايات المتحدة فقط، وتنتشر نحو ١٧٠٠ حاضنة في نحو ١٥٠ دولة من الدول النامية، تمتلك منها الصين ٤٦٥ حاضنة وتحقق بذلك المركز الثاني بعد الولايات المتحدة، بينما تمتلك كل من كوريا الجنوبية والبرازيل نحو ٢٠٠ حاضنة لكل منهما.

إن الفكر الرائد في حاضنات المشروعات بني على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد، صغير نسبياً، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين

ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية، وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع وذلك على أسس ومعايير متطورة ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها، بجانب توفير هذه المنظومة للخدمات الإدارية الأساسية، فهي تقدم أيضاً المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية في بعض الأحيان، وتبعاً لطبيعة المشروعات.

أظهرت الدراسات التي أجريت على بعض الاقتصاديات القوية ومنها اقتصاد معظم دول أوروبا، أن اقتصاد هذه الدول يعتمد أساساً على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد مثلاً أن أكثر من ٧٠ في المائة من جميع الشركات في المملكة المتحدة، يعمل فيها أقل من مائة شخص وتعتبر شركات صغيرة ومتوسطة من هذا المنطلق ومن أجل المحافظة على النمو الاقتصادي في هذه الدول كان لا بد من الحفاظ على ديناميكية وحيوية هذا القطاع المهم فى الاقتصاد الوطني.

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التنمية بمفهومها الشامل باعتبارها من أهم العوامل الاستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصاديات دول العالم من حيث الاعتبارات المهمة ومنها: أن المشروعات الصغيرة من أهم الآليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، وكذلك الخدمات التي تكون بدورها الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العام المتقدم، حيث تمثل إحدى حلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية بما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الأسواق المحلية والعالمية وتساهم المشروعات الصغيرة في استخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية وتلبي بذلك الطلب على تنشيط

استثمار الإنتاج والتصنيع، حيث تتسم عادة بصغر حجم الاستثمارات مما يتيح لأكبر عدد ممكن من المستثمرين الإقدام على إقامتها، إضافة لانخفاض حجم الخسائر المالية وتوجيه الاستثمارات بشكل مباشر إلى عمليات الإنتاج فقط وأخيراً فإن هناك مساهمة مؤكدة للمشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى المعيشة للفئات الأكثر فقراً عن طريق فرص العمل التي توفرها للعمالة غير الماهرة والفقيرة وتوليد دخل إضافي لهذه المجتمعات.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تقيم توازناً اقتصادياً واجتماعياً أكثر وضوحاً بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المدن والقرى وفي أطرافها يساعد على إيجاد فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقام فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، لأن المشروع الصغير يتيح فرصة اقتصادية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من النشء وأصحاب الدخل المنخفض كما تساعد على تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهما كذلك في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً في الدولة نفسها بل إن هذه المشروعات ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة كذلك تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة معامل وورش عمل لتدريب وإعداد الكوادر البشرية في جميع التخصصات وتلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني والعالمي إذ تشكل رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني كما أنها تشكل تكاملاً واضحاً مع الشركات العالمية العابرة للقارات من خلال تكامل الوظائف معها ورغم التوجه

العالمي الحالي نحو التكتلات الكبرى إلاّ أن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ما زال قائماً في الدول أو الشركات رغم تباعد الدول في الاتفاق على حجم المشروعات الصغيرة على مستوى العالم.

أهمية المشروعات الصغيرة من منظور اجتماعي:

ازدادت أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعومة من المؤسسات الدولية، بالإضافة لتعزيز دور ومشاركة المرأة وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة في تلبية رغبات الأفراد والرياديين والنساء في الاستقلال وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية البطالة بتوفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية والعجز التجاري مع الاقتصاد العالمي.

الفصل الخامس

مستقبل المشروعات الصغيرة

المشروعات الصغيرة واقع وآفاق

ان المشروعات الصغيرة تتبوأ مكانة مهمة في جميع الدول الصناعية و أكثر أهمية في البلدان النامية، باعتبارها بلدان تعيش حالة من التراجع الصناعي وسوء إدارة الموارد الطبيعية والبشرية التي تمتلكها هذه الدول، لأن غالبية صادرات هذه الدول من المواد الطبيعية الخام وغير المصنعة وبعض المنتجات الزراعية، بما يعمق التبعية للدول الصناعية الكبرى.

عند الحديث عن المشروعات الصغيرة يجب أن نأخذ في الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين المشروع الصغير في البلدان الصناعية المتقدمة قياساً عليالمشروع الصغير في البلدان النامية، من حيث حجم رأس المال والإنتاج والعمالة المستخدمة ففي الولايات المتحدة واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي، سقف رأس المال للمشاريع الصغيرة يتجاوز ٢٠ مليون دولار، في حين أن كافة المشاريع الصغيرة في البلدان النامية يتراوح حجم رأس المال لكل منهما بين ٢٠ ألف دولار ومائة ألف دولار، وهو وضع يعكس طبيعة التطور الاقتصادي عموماً والصناعي خصوصاً في هذه البلدان، لكن رغم ذلك فإن المشاريع الصغيرة لها دورها الإيجابي والهام في البلدان النامية من حيث توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية خاصة الرياديين بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ولا يمكن الحديث عن واقع المشروعات الصغيرة في العالم العربى بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تأثر بها خلال المرحلة السابقة، حيث ان البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة تؤثر على أدائها الكمي والنوعي الحالي، فالتطور المستقبلي

لقطاع الأعمال الصغيرة مرتبط بالسياسات والإجراءات الكفيلة باستقلال ودعم هذا القطاع، إضافة لتحفيز أفراد المجتمع على القيام بالمبادرات الاقتصادية، بما يضمن سيادة روح المبادرة والتكامل والتعاون في الجهود والإمكانيات بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بقطاعاته المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يكفل تحقيق المنافسة بين المشروعات الاقتصادية وزيادة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة .

مقترحات

يوصي المتخصصون بالآتي:-

- تفعيل مزايا ضريبية وتأمينية للمشروعات الصغيرة، حيث أن القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة في مصر لم يشمل أي مزايا تأمينية أو ضريبية للمشروعات الصغيرة.
- زيادة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
- تفعيل دور المنظمة العربية للتنمية الصناعية إيدمو في تعزيز التعاون الصناعي بين الدول العربية، ونقل التجارب الناجحة وتبادل الخبرات في مجال إدارة المشروعات الصغيرة بالإضافة لذلك، الاستفادة من تجارب بعض الدول الناهضة في نفس المجال مثل كوريا والهند وما يسمى النمور الأسيوية.
- توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية أو التوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً.

- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات.
- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات.
- إصدار دورية تهتم بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة في المشروعات الصغيرة، وتوجيه الشباب إلى كيفية اختيار مشاريعهم الصغيرة.
- تنظيم معارض متخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل البلاد وخارجها.
- إشراك الشباب بقدر الإمكان في قيادة وإدارة المشروعات الصغيرة، مما يؤدي إلى تدريبهم على الإدارة وزيادة خبراتهم ورفع إنتاجيتهم.
- ضرورة العمل على الاكتشاف المبكر لمعوقات نجاح المشروعات الصغيرة، وتذليل هذه العقبات والمعوقات .
- إنشاء حاضنات المشروعات لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الجديدة الذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم.

ونقترح إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة وتفعيل دورها التنموي، وعمل دراسات حالة لأكثر من دولة عربية ونامية كلٌ على حدة مما يعطي عمقاً أكبر لهذا الموضوع، وفرص التنمية من خلاله.

الدور الحكومي المطلوب لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة

- مراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة، في سبيل إيجاد السياسات القادرة على حماية وتطوير المشروعات الصغيرة .

- نشر ثقافة الريادة في المجتمع المصري، لخلق وتشجيع أفكار ريادية قابلة للتطبيق.
- تأسيس نظام ضمان القروض بهدف دعم المشروعات الصغيرة.
- إيجاد بيئة قانونية وتشريعية ملائمة لتشجيع المشروعات الصغيرة.
- توفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لجذب وتشغيل المشروعات الصغيرة.
- إنشاء جهة حكومية متخصصة للتعامل مع المشروعات الصغيرة للحد من تبديد الجهود والإمكانيات من خلال عدة مؤسسات.
- تقديم المشورة الفنية والاقتصادية للمشروعات الاقتصادية العاملة وخاصة المشروعات الصغيرة.

حقائق وأرقام تبعث على الأمل

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة من خلال تشغيل الشباب المؤهل والعاطل عن العمل إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي في البلد،كما تنبع أهميتها من تعزيز وتعميق أثر القطاع الخاص في الاقتصاد، وحشد الجهود لتعميق فكر العمل الحر ودعم المبادرات لتأسيس المشروعات الإنتاجية ونشر هذه الثقافة في المجتمع، ودعم المبادرات الفردية وتعزيز جهود اعتماد الشباب على الذات كشرط لرفع كفاءة سوق العمل .

وتمثل المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم أكثر من ٩٠٪ من إجمالي المؤسسات العاملة في الدول العربية، حيث توظف حوالي ٦٠٪ من القوى العاملة وتشارك بما نسبته ٥٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه من القوى المحركة لنمو الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل، وفرص الاستثمار والصادراتi

وقد أعلن المدير العام لمنظمة العمل العربية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي قاطرة التنمية خلال الفترة المقبلة مشيراً إلى أن الوطن العربي يوجد به حوالي ١٢ مليون مؤسسة صغيرة يعمل بها حوالي ٣٠ مليون شخص.

ويشار إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول المتقدمة يشارك بها نسبته ٧٠-٨٠٪ من الناتج الإجمالي، وهذه المؤشرات تتطلب ضرورة إعطاء هذا القطاع في الدول العربية أهمية كبرى ليكون محركاً لقوى الاقتصاد وتوظيف عدد أكبر من المواطنين وتشير بعض الحقائق إلى أن:

الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت خطة قصيرة الأمد في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨ لحل مشكلة البطالة بالتركيز عل توفير ودعم المشروعات الصغيرة (الصناعات الصغيرة والمتوسطة)، فكان من نتيجة ذلك توفير أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل في تلك الفترة، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأصبحت تلك المشاريع الصغيرة القائمة اليوم تستوعب أكثر من ١٠٪ من قوة العمل الأمريكية.

مشاريع كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة حالياً بدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة تشكل حوالي أكثر من ٧٥٪ من سوق العمل.

لمعالجة مشكلة البطالة بحلول إبتكارية توجهت كل من اليابان والصين وايطاليا منذ فترة ليست بالطويلة صوب المشروعات الفردية الصغيرة ١-٥ أفراد والمتوسطة (٥-٥٠ فردا)، ذات المنتجات المطلوبة والبسيطة والغير معقدة تكنولوجيا والتي لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة أو ضخمة، ولا تحتاج لنظام إداري ومحاسبي كبير أو معقد ويمكن تأسيسها برأس مال قليل، مثل: صناعات الملابس والأثاث والمنتجات الجلدية والسجاد والنجف وقطع الغيار وكاميرات التصوير البسيطة، والنظارات

وأدوات التجميل ولعب الأطفال...الخ وبالطبع يدعم ذلك حزمة من القوانين والحماية والتسهيلات، البنكية والإدارية والضريبية، كل ذلك أدى إلى بناء نهضة اقتصادية لهذه البلدان وهو ما نراه اليوم، وهو أيضاً الأمر الذي لا يصدق حينما نقول أن الصناعات الصغيرة اليابانية أصبحت تستوعب الآن حوالي ٨٤٪ من مجمل العمالة الصناعية وهي تساهم بحوالي ٥٢٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني كما أصبح في إيطاليا أكثر من ٢ مليون و٣٠٠ ألف مشروع فردي صغير.

الدول العربية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتفاوت درجة اهتمام الدول العربية بالمشروعات والصناعات الصغيرة ففي مصر يكاد يقترب عدد الجهات الراعية للصناعات الصغيرة من أربعين جهة، ومع ذلك لا توجد رعاية حقيقية لتلك المشروعات؛ حتى أناط قانون خاص بالمشروعات الصغيرة صدر عام ٢٠٠٤ الأمر إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية للقيام بالتنسيق بين كل تلك الجهات، كما جاء فى القانون إنشاء نظام الشباك الواحد لتلقي طلبات الترخيص للمشروعات بالمحافظات، وإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة فى المحافظات إلاّ أن هذا القانون جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة؛ مما جعل الآمال المعقودة عليه محدودة، خاصة أنه لم يقترب من خضوع تلك المشروعات لنحو ١٨ قانوناً ونحو ١٠٠ قرار جمهوري ووزاري وإقليمي؛ مما يعدد من جهات الرقابة والتفتيش.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي أشارت ورقة بحث لاتحاد غرف المجلس إلى أنه لا توجد لدى دول المجلس سياسات اقتصادية وحوافز محددة خاصة بالمشروعات الصغيرة؛ فالسياسات والإجراءات ذات طبيعة عامة، بل إنها خاصة

سياسات الاستثمار الأجنبي متحيزة ضد المشروعات الصغيرة، كما أن الامتيازات والحوافز المقدمة للمشروعات تخضع للعديد من الشروط والضوابط التي لا ينطبق الكثير منها على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي اليمن نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ عام ١٩٩٧ وحدة لتنمية المشروعات الصغيرة والأصغر، وكان هناك مشروع للإقراض الصغير لتمويل المشروعات الصغيرة منذ عام ٢٠٠٠ يتبع وزارة الشئون الاجتماعية؛ بحيث لا يتجاوز القرض الواحد حوالي ثلاثمائة دولار وبلغت نسبة السداد ١٠٠٪ رغم ارتفاع نسبة الفائدة لحوالي ٢٠٪، وتوزعت القروض به ما بين ٥٠٪ للتجارة، و٤٣٪ للصناعة، و٧٪ للخدمات وشكلت النساء نسبة ٨٦٪ من المقترضين كما أنشئ صندوق لتمويل الصناعات والمشروعات الصغيرة عام ٢٠٠٢ يعمل تحت إشراف وزير الصناعة.

وفي لبنان تقوم المؤسسة الوطنية للاستخدام بتوجيه الشباب الباحثين عن عمل لتلقي التدريب في مسار مهني تتوافر فيه فرص عمل بالقطاع الخاص، وتتولى المؤسسة الوطنية للاستخدام تكلفة التدريب لتسهيل اندماج الخريجين فى سوق العمل.

وفي المغرب تم إنشاء المجلس الوطني للشباب والمستقبل في عام ١٩٩١ الذي أعد ميثاقاً وطنياً لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية وتم تعيين مسئولين عن تشغيل الشباب في الأقاليم، كما شكلت لجان محلية للغرض نفسه.

وفي الجزائر تم إنشاء مندوبيات لتشغيل الشباب بالولايات، تقوم باستقبال الشباب، وتقديم خدمات التوجيه والإعلام حول مختلف برامج التشغيل، كما تقوم بإعطاء قروض بلا فوائد للتعاونيات التي تنشأها، إلاّ أن قلة مواردها المالية قد حد

من أنشطتها عام ١٩٩٦، ومن هنا تم إنشاء الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب في العام نفسه، خاصة في مجال المشروعات المصغرة المنشأة من قبل الشباب، والتي تعتمد في تمويلها على موارد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومساعدات الجهات الدولية.

وفي تونس توجد عدة مسارات، منها الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات الخفيفة والصناعات الصغرى ونظام الشباك الموحد لتلقي طلبات تأسيس الشركات، والبنك التونسي للتضامن المتخصص في توفير قروض لخريجي الجامعات بسقف لا يتجاوز ١٠ آلاف دولار لإقامة صناعات صغيرة.

وفي السودان قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشروعات، بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج، كما خصص ١٥٪ من سقف الائتمان للبنك لصالح المشروعات الصغيرة، كما أعفي أصحاب المشروعات الصغيرة من شرط المساهمة في ثلث التكلفة الكلية للمشروع المنصوص عليها في لائحة البنك ومن دفع القسط الأول فوراً في حالة التمويل بالمرابحة، وتوزع نمط التمويل ما بين نسبة ٧٨٪ للتمويل بالمرابحة، و٢٢٪ للتمويل بالمشاركة .

وفي المملكة العربية السعودية تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة ما نسبته ٨٨-٩٠٪ من إجمالي المشروعات العاملة بالمملكة.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية

يعاني الواقع العربي جملة من العوامل التي تشكل عقبات تعيق التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي وفي مقدمة هذه العوامل تأتي البطالة والنمو

السكاني وضعف معدلات النمو وشح الاستثمارات وغيرها وقد جاءت الأزمة المالية العالمية لترخي بظلالها على هذا الواقع وتجعله أكثر قتامة وعلى الرغم من الفروق في الواقع الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أن هناك شؤون مشتركة تحتاج إلى رؤيا متكاملة في سبيل القيام بوضع خطط متكاملة بهدف التخفيف من وطأة الأزمة الحالية خاصة فيما يتعلق بالشباب العربي .

وللتخفيف من شدة البطالة ومحاولة التحكم فيها، يقترح الخبراء والمنظرون والكثير من التقارير العربية والمحلية والدولية الاهتمام بإقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، بعد ما حققه هذا القطاع باقتصاديات دول كثيرة في مجال التنمية وتحسين مؤشراتها الاقتصادية، وتفاعله وتكييفه السهل والسريع مع المحيط الاجتماعي المتواجد به، واستحواذه على أكبر نسبة توفير لفرص العمل ولوضع هذه الآليات موضع التنفيذ بالدقة المطلوبة التي من شأنها أن تضمن تحقيق الأهداف المرجوة، لابد من الاستفادة من خبرات وتجارب الدول التي تقوم بتطبيق هذا النظام، والتعرف على الآلية المعمول بها في تحديد المستحقين والموارد المالية وآليات الإنفاق وتنصيب أجهزة رسمية، تهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة وتنشيط سوق العمل، كما تشجع الاستثمار الخاص في هذا الاتجاه .

بهذا المنطلق، أصبح من الضروري الاستفادة من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كوسيلة جد فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل معطيات ظاهرة البطالة التي تعاني منها الدول العربية، تطرح المشكلة التالية:

كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف اليد العاملة بما يعمل على التخفيف من حدة البطالة في الوطن العربي؟.

إن المشكلة السابقة تطرح سؤالين فرعين، وهما:

- ما هو واقع سوق العمل في البلدان العربية، وما هي التحديات التي تواجهها؟.
- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كبح جماح تنامي ظاهرة البطالة في الدول العربية؟.

المشروعات الصغيرة في مصر

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام ١٩٩١ م من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام١٩٩٨ أكثر من ٨٦ ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي ٤٥٠ مليون دولار أمريكي، منها٤٥ ألف مشروع صغير جدًا يعرف باسم مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية.

وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي ٥٣ بالمائة من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب ١٨ مليون دولار وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها.

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من ٥٠ عامل حوالي ٩٩٪من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي ويساهم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن ٨٠ ٪ من إجمالي القيمة المضافة ويعمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل.

وقد دفع ذلك الحكومة المصرية إلى بذل العديد من الجهود لدعم هذا القطاع وتتمثل في الآتي:

١) مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة.

٢) تقديم برنامج ضمان بنسبة ٥٠ ٪ من الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي.

٣) أسس مجموعة من أساتذة جامعة حلوان جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين تعمل على تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب.

٤) تقديم العديد من البنوك التجارية (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي) قروضًا لمساعدة المشروعات الصغيرة من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل.

٥) إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية عام ١٩٩١م وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة الذي يعتبر من أهم برامجه تنمية المشروعات حيث أصبح هذا الصندوق أساسًا لتنمية قاعدة المشروعات الصناعية الصغيرة حيث يقدم كافة المساندة الفنية والمالية والاستشارية، وقد حقق ذلك من خلال التضامن مع مؤسسات تمويل أخرى كالبنوك التجارية.

الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر

تمثل المشروعات الصغيرة أهمية متزايدة في الاقتصاد القومي سواءً في البلاد المتقدمة أو النامية، خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والاحتياج المتزايد لايجاد فرص عمل، مما نتج عنه ظهور مصطلح

المشروعات الصغيرة، ودفع العديد من المشروعات الدولية لمحاولة الوصول إلى تعريف محدد لها ولقد ظلت المشروعات الصغيرة في مصر أيضاً تعاني من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظراً لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل وبصدور القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المسمى بقانون تنمية المشروعات الصغيرة، توفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات وقد عرف القانون المشار إليه المشروعات الصغيرة بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً وفيما يتعلق بالمشروعات المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ويلاحظ من التعريف السابق أن المشرع المصري قد استخدم معياري العمالة ورأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة وجدير بالذكر ما لهذه المشروعات من الأهمية الاقتصادية على الاقتصاد المصري، ويتوقع لها أن تكون قاطرةا لنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة فهذه المشروعات تشكل أكثر من ٩٩٪ من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي في مصر،وتسهم تقريباً في توفير ما يقرب من ثلاثة أرباع فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع.

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جانباً رئيسياً في الاقتصاد المصري،حيث تعد بمثابة العامود الفقري له، ويبرز ذلك من خلال بعض المؤشرات الدالة على هذه الأهمية، منها:

١) حجم هذه المشروعات، إذ يبلغ عددها أكثر من ٢٥مليون مشروع يضاف سنوياً نحو ٣٩ ألف مشروع جديد، بما يجعلها تساهم بنحو ٧٥٪ من العمالة بالقطاع الخاص غير الزراعي .

٢) تمثل المشروعات الصغيرة ٨٧٪ من حجم المشروعات الصناعية مقارنة بـ١١٪ للمشروعات المتوسطة.

٣) تمثل المشروعات الصغيرة حوالي ١٣٪ من قيمة الإنتاج الصناعي مقارنة بـ٤٦٪ للمشروعات المتوسطة.

٤) تصل نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية ٤٪، ورغم أنها نسبة ضعيفة مقارنة بالعديد من اقتصاديات دول العالم، حيث تمثل هذه النسبة نحو ٦٠٪ في الصين، ٥٦٪ في تايوان، ٧٠٪ في هونج كونج، ٤٣٪ في كوريا الجنوبية، وهو ما يؤكد على القدرات الكامنة غير المستغلة للصناعات الصغيرة في مصر، والتي تلعب دوراً حاسماً في زيادة الصادرات المصرية .

الأهداف الإستراتيجية العامة لتنمية المشروعات الصغيرة في مصر

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المداخل المهمة ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر،حيث يعتبر تنمية هذه المشروعات أحد أهم وسائل مواجهة مشكلة البطالة نظراً لأنها قليلة رأس المال وكثيفة الأيدي العاملة،كما يمكن أن تلعب هذه المشروعات دوراً كبيراً في تنمية الصادرات المصرية للخارج ويمكن تقسيم الأهداف العامة لتنمية المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات إستراتيجية على النحو التالي:-

أولا: مجموعة الأهداف الاقتصادية:

وتنقسم بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:-

الهدف الأول: تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي المصري:تعانى تشكيلة المنتجات المصرية وكذلك الخدمات الإنتاجية من ندرة شديدة ونظرة واحدة للتصنيف الاقتصادي الدولي أو الصناعي القياسي الدولي ISIC ستوضح إلى أي مدى يفتقر هيكل الإنتاج والخدمات المصرية للتنوع سواء على مستوى السلع والخدمات الصناعية الاستهلاكية أو الرأسمالية أو الوسيطة أو الخدمات التكنولوجية وبذلك فان تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات والخدمات الإنتاجية المصرية من خلال المشروعات الصغيرة سواء لتلبية متطلبات السوق المحلى أو التصدير أو الإحلال محل الواردات وكذلك تغطية احتياجات باقي الأنشطة الاقتصادية الزراعية والسياحية والخدمية يعتبر هدف استراتيجي شديد الأهمية.

الهدف الثاني: تنمية المدخرات المحلية:تساهم المشروعات الصغيرة بفاعلية في تنمية المدخرات المحلية حيث تشجع هذا الادخار للاستثمار فيها والعائد على الاقتصاد القومي من وراء تنمية المدخرات المحلية متعدد الجوانب حيث يعنى ذلك ترشيد الاستهلاك أولاً،كما يعنى كبح جماح التضخم ثانياً وأيضاً فهو يوفر الاستثمارات المحلية اللازمة للأنشطة الجديدة.

الهدف الثالث: إحداث تراكم رأسمالي وتنشيط الحراك الاجتماعى:إن انتقال الاقتصاد المصرى بعد سنوات طويلة من التخطيط المركزى والسوق المقيدة إلى حرية السوق وتحرير قوى العرض والطلب تمهيداً لإحداث تنمية حقيقية من خلال مشاركة القطاع الخاص ورؤوس الأموال المحلية في التنمية،لا يمكن أن يستمر

وينمو إلا من خلال منح الفرص للأفراد والمجتمع لإحداث تراكم رأسمالى لازم لتطور المجتمعات والأفراد من مجتمع الندرة والحاجة إلى مجتمع الوفرة والرفاهية كما أن هذا التراكم الرأسمالى من جهة أخرى ينقل الأفراد وطبقات المجتمع من شريحة أقل دخلاً إلى شريحة أعلى دخلاً وبما يسمح للحراك الاجتماعى الصحى أن يعمل وللمجتمعات أن تنمو إلى الأمام والمشروعات الصغيرة هي الأقدر على إحداث التراكم الرأسمالي والحراك الاجتماعي المنشود للمجتمعات المصرية.

الهدف الرابع: تعظيم استخدام الخامات المحلية: إن المشروعات الصغيرة هي الأقدر والأكثر استعداداً لاستخدام الخامات المحلية ،خاصة تلك الخامات متوسطة أو منخفضة الجودة،لذلك يعتبر هذا الهدف الاستراتيجي مزدوج الفائدة حيث يحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي فضلاً عن أنه يمنع هدراً لمورد قومي يتمثل في الخامات المحلية التي تنفر الصناعات الكبيرة من الاقتراب منها أو التعامل معها.

الهدف الخامس: المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: إن المشروعات الصغيرة بما يمكنها أن توفره في السوق المحلية من سلع وخدمات تساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بإحلال الواردات مساهمة فعالة من خلال عرضها لسلع وخدمات في السوق المحلية بأسعار منافسة وجودة عالية.

الهدف السادس: تنمية الصادرات:فتنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات المصرية من خلال المشروعات الصغيرة يعمل على تنمية الصادرات في ثلاثة اتجاهات:الأول،من خلال التصدير المباشر لمنتجاتها والثاني، من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة ومناسبة السعر للصناعات الكبيرة التي تصدر منتجاتها والاتجاه الثالث، من خلال منافسة بعض منتجات المشروعات الكبيرة التي تضطر للتصدير هرباً من المنافسة الداخلية.

الهدف السابع: تنمية نشاط إعادة التصدير: مازال نشاط إعادة التصدير الذي اعتمدت عليه ومازالت دول كثيرة مثل اليابان أو النمور القديمة أو النمور الحديثة لتحقيق نهضتها الصناعية، نشاطاً غائباً في مصر ويعتمد هذا النشاط على الاستيراد بهدف إحداث قيمة مضافة ثم التصدير أو إعادة التصدير وهو ما يمكن أن تقوم به المشروعات الصغيرة بكفاءة.

ومن الغريب أن جهود التصدير في مصر تعتمد على تصدير منتجات محلية مع ترشيد الاستيراد،وهذا ما لم تفعله أو تحققه أي دولة صناعية في العالم حيث يتم تشجيع الاستيراد (للآلات والخامات والمستلزمات والأجزاء والمكونات والتكنولوجيا وحتى العمالة) بغرض إحداث قيمة مضافة ثم إعادة التصدير.

ثانياً :مجموعة الأهداف الاجتماعية: وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:-

الهدف الأول: مكافحة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل الحقيقية المنتجة: تتميز المشروعات الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل،حيث أن تكلفة فرصة العمل في المشروعات الصغيرة منخفضة بما يناسب الدول النامية،كذلك فان المشروعات الصغيرة وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص وأخيراً فان المشروعات الصغيرة تحتاج إلى تكلفة رأسمالية مناسبة أو منخفضة لبدء النشاط مما يشجع الكثيرين على بدء النشاط بالاستثمار فيها.

الهدف الثاني: توفير فرص عمل للعمالة نصف الماهرة وغير الماهرة: لا تساهم المشروعات الصغيرة فقط في توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة، بل تتمتع بميزة إضافية تتمثل في قدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة

لسببين:**الأول**:انخفاض نسبة المخاطرة **والثاني**، هو وجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات وهو ذلك النوع من التدريب الذي لا تسمح به المشروعات الكبيرة.

الهدف الثالث: نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع المصري: رغم محاولات التحديث للمجتمع المصري منذ بداية الخمسينيات فما زالت القيمة الزراعية هي الغالبة حتى في المناطق الحضرية بالمجتمع تلك القيم الزراعية منها جانب سلبي ضد حركة النمو يتمثل في:

- عدم الإحساس بعنصر الوقت كأحد موارد الثروة.
- عدم اعتبار الجودة.
- عدم الاهتمام بالإنتاجية.
- غياب مفاهيم الكفاءة أو الفاعلية.
- غياب مفاهيم تقسيم العمل والتخصص.
- الإدارة برد الفعل.

وهذه القيم السلبية عكسها تماماً الهيكل الأساسي لمنظومة القيم الصناعية الذي يتمثل في الالتزام الشديد بمفاهيم واعتبارات المشروعات والصناعات الصغيرة وبقدرتها على الانتشار والتوسع الجغرافي كفيلة بتعميق ونشر القيم الصناعية الايجابية التي تفتقدها بعض المجتمعات المصرية.

الهدف الرابع: المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المكانية: تستهدف إستراتيجية التنمية المكانية زيادة المساحة المأهولة بالعمران إلى ٢٥٪ من اجمالى مساحة مصر بدلاً من النسبة الحالية، ولن يأتى ذلك إلا بتوفير ثلاثة اشتراطات للمجتمعات العمرانية الجديدة.

- فرص العمل الجديدة
- السلع والخدمات
- السكن

ومن الواضح أن سبيل تحقيق الشرطين الأولين وجود استثمارات ومشروعات منتجة توفر فرص عملونظرا لأن أسواق المجتمعات الجديدة هي أسواق جديدة وبالتالي صغيرة، فإن أنسب المشروعات لها هي المشروعات الصغيرة،وبالتالي لا يمكن تصور تحقيق الانتشار العمراني والتنمية المكانية دون تنمية المشروعات الصغيرة التي توفر السلع والخدمات من جهة وفرص العمل من جهة أخرى.

الهدف الخامس: تحسين الجودة وزيادة الإنتاج: تؤدى المشروعات الصغيرة إلى تغطية الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة من خلال زيادة إنتاجها لصالح المجتمع من جهة وتحسين جودة السلع والخدمات نتيجة المنافسة ما بين المشروعات الصغيرة وبعضها البعض أو بينها وبين المشروعات الكبيرة.

ثالثا: مجموعة الأهداف التكنولوجية: وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:-

الهدف الأول: استخدام التكنولوجيات المحلية: لا يمكن تطوير التكنولوجيا دون وجود طلب حقيقي عليها،وهذا الطلب يتمثل في الصناعات الصغيرة الأقل مخاطرة والأكثر مرونة لاستقبال التكنولوجيات المحلية وتجربتها واستيعابها حيث من غير المتصور للدول النامية أن تكون الصناعات الكبيرة هي المستفيد الأول من التكنولوجيا المحلية.

الهدف الثاني: تعظيم استخدام المنتجات الثانوية والمخلفات: لأن الصناعات الكبيرة تعنى أول ما تعنى بوجود منتجات ثانوية ومخلفات ونظراً لأن مبدأ التخصص الإنتاجي لا يحبذ تصنيع أو استخدام المنتجات الثانوية بما يعطل النشاط الأساسي وبما أن قوانين واعتبارات البيئة تلتزم بمعالجة أو إعادة تدوير المخلفات فان تنمية المشروعات والصناعات الصغيرة الأكثر قدرة وتأهيلاً على التعامل مع المنتجات الثانوية والمخلفات يصبح هدف استراتيجي،خاصة وأن استخدام المنتجات الثانوية عادة ما يرتبط بتنمية تكنولوجيات جديدة.

الهدف الثالث: توازن هيكل النشاط الصناعي المصري: يعانى هيكل النشاط الصناعي المصري من خلل جسيم يتمثل في غياب القاعدة القوية التي يستند عليها من الصناعات الصغيرة المتطورة وعالية التكنولوجيا وحيث يتمثل الهيكل الصناعي الحالي في معظمه في العديد من الصناعات المتوسطة الخاصة محدودة التنوع وان كانت كثيرة العدد نسبيا،كما يتضمن الهيكل عدد محدود من الصناعات الكبيرة أو العملاقة مثل الحديد والصلب والأسمنت والأسمدة أما القاعدة من الصناعات الصغيرة التي بإمكانها إحداث التنوع والترويج للأنشطة الصناعية الكبيرة أو المتوسطة فهي محدودة إن لم تكن غائبة ويتوفر بدلاً منها عدد كبير من الأنشطة أو الصناعات الحرفية التي يعمل معظمها بنظام الورشة وليس بنظام المصنع المتطور .

الهدف الرابع: توفير الصناعات الداعمة للأنشطة الصناعية الكبيرة والمتوسطة: تشير أحدث أدبيات تنمية الصناعات الصغيرة إلى دورها الجديد كصناعات داعمة لكل النشاط الصناعي خاصة الصناعات الكبيرة والمتوسطة،ويمكن القول أنه بعد نجاح الصناعات الصغيرة في لعب دورها

كصناعات مغذية أو كصناعات ذات علاقات أمامية وخلفية مع الصناعات الأخرى أو كصناعات تقدم خدمات الإنتاج فان هذه الأدوار مجتمعة وضعت الصناعات الصغيرة المتطورة في موضع الصناعات الداعمة التي لا يستغنى عنها بالنسبة للنشاط الصناعي ككل أي أن الصناعات الصغيرة المتطورة تستهدف أن تكون مغذية وذات علاقات تعاقدية مع الصناعات الأخرى في نفس الوقت.

الهدف الخامس: تشجيع دخول الصناعات الصغيرة مجال استخدام التكنولوجيات المتطورة: إن أهم ما يميز التكنولوجيات الجديدة درجة الانتشار الواسع الذي تحققه ومناسبتها للاستخدام والتعميم في المشروعات والصناعات الصغيرة وحتى الاستخدام اليومي،ومن هنا فان تشجيع الصناعات والمشروعات على استخدام التكنولوجيا المتطورة هدف استراتيجي يحقق تطورها كما يحقق تحديث المجتمع .

المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر العديد من المشكلات التي تحد من القدرة على تنميتها وتطويرها ومنها المشاكل المتعلقة ببيئة الاستثمار والسوق والتسويق والقدرات الإدارية والتنظيمية والفنية للقائمين على هذه المشروعات، وأخيرا مشكلة الحصول على التمويل الملائم في الوقت المناسب ويعد نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات وهى ما سنتعرض له فيما يلي :-

- تتحمل البنوك تكلفة مرتفعة عند تقديم القروض نظرا لارتفاع تكلفة التقييم والإشراف بالإضافة إلى أن هذه المشروعات تحصل على مبالغ قروض صغيرة لا تتناسب مع التكاليف الثابتة التي تتحملها البنوك .

- ارتفاع درجة مخاطر التمويل نظرا لعدم توافر الضمانات الكافية لمنح الائتمان وطبيعة تكوين هذه المشروعات والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة وضعف المراكز المالية .
- افتقار أغلب القائمين على هذه المشروعات خبرة التعامل مع الوحدات المصرفية .
- ارتفاع تكلفة التمويل (سعر الإقراض) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- افتقار اغلب القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة والقدرات التنظيمية والإدارية والفنية والتسويقية .
- ضعف الهياكل التمويلية للمشروعات الصغيرة مما يؤدى إلى انخفاض الجدارة الائتمانية لها.
- عدم ملائمة آجال القروض التي تطلبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع العمليات البنكية ، حيث تحتاج في الغالب إلى قروض طويلة ومتوسطة الآجل لأغراض الإنشاء ، بينما تفضل البنوك التجارية منح القروض قصيرة الآجل .
- افتقار هذه المشروعات إلى السجلات المالية المنتظمة والمستندات المطلوبة للتعامل مع الجهاز المصرفي .
- الافتقار إلى دراسات الجدوى السليمة والموضوعية .
- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرا لارتفاع تكلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل هذه التكاليف .
- يلزم قانون الضرائب الجديد كافة الوحدات الاقتصادية بمعايير المحاسبة المصرية كأساس للمحاسبة كما يلزم بأن تلجأ هذه الوحدات إلى مكتب للمحاسبة وهو ما يعد عبء على المشروعات الصغيرة من حيث التكلفة .

- عدم وجود عدالة ضريبية لأصحاب المشروعات الغير ممول مشروعاتهم من الصندوق الاجتماعي للتنمية .
- عدم توافر شبكة من تجار الجملة أو الشركات الكبرى لشراء منتجات المشروعات الصغيرة والاعتماد على التعامل المباشر بين المشروعات والمستهلك النهائي .

وقد أدت المعوقات السابقة إلى انخفاض النسبة التي تحصل عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك حيث تشير بعض التقديرات إلى أن من ٦-٨٪ فقط من القروض تمنح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث لا تزال هذه المشروعات تعتمد على الأشكال التقليدية للإقراض .

توصيات

قد تسهم في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة فى حل لأزمة البطالة في الدول العربية، نذكر منها:

- زيادة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
- زيادة اهتمام البنوك التجارية بمتطلبات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ووضع خطط تمويل لها.
- دعوة المصارف التجارية الإسلامية لتمويل رأس المال العامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كبديل تمويلي متوافق مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال اعتمادات المرابحة أو المشاركة.
- إزالة عوائق السياسات التنظيمية والسياسات الحكومية للنظام المصرفي، التي تعتبر من أهم العناصر الأساسية لإنجاح عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية.
- إجراء مسح دوري لهذه المشاريع لتجميع الإحصاءات الخاصة بها في مجالات الإنتاج والقوى العاملة ورأس المال وغيرها بهدف مساعدة الجهات المسؤولة في اتخاذ القرار المناسب لتطوير هذه المشاريع وتشخيص احتياجاتها التمويلية المختلفة.
- تأسيس قاعدة بيانات متخصصة بشروط وتفاصيل أنظمة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تفعيل دور الاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة لتنمية تلك المشروعات في الدول العربية من خلال إنشاء بنوك معلومات عنها، وتيسير التكامل والترابط فيما بينها، بوصفها مدخلاً للتكامل والتعاون الاقتصادي العربي.

- توفير البيئة التنظيمية المحفزة على اتساع آفاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال تبسيط وتجانس الإجراءات اللازمة لإقامة تلك المشروعات.
- تحقيق الشراكة بين جهود البلدان العربية على المستوى الحكومي من جهة والمؤسسات الأهلية من جهة أخرى في مجال تعبئة وتوظيف موارد التمويل اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، وتسويق منتجاتها.
- تبنى إستراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة واتساقها مع الإطار العام للسياسة الاقتصادية للدولة .
- تطوير وابتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية للدخول إلى القطاع الرسمي .
- توفير دليل شامل بالقوانين التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع العمل على تيسير الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تحكم تسجيل وتشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،وتفعيل بعض مواد قانون المنشآت الصغيرة خاصة فيما يتعلق بنسبة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات الحكومية .
- تفعيل دور البنوك كمؤسسات تمويلية تساهم في تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة مناسبة لصغار المستثمرين والصناع ،مع مزيد من التوعية ببرامج البنوك في هذا الشأن .

- تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إجراء التعديلات الضريبية اللازمة بإعفاء الأرباح التي تحققها تلك المشروعات والغير ممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية من الضرائب لخمس سنوات .
- التوسع في أقامة حاضنات الأعمال ومراكز التكنولوجيا المتخصصة لتشجيع إقامة شركات متخصصة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل الشركات القابضة يتبعها عدد من المشروعات الصغيرة جغرافيا أو قطاعيا .
- إنشاء مراكز لتدريب العمالة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في تطوير النظم الإدارية والفنية والمحاسبية والتسويقية بها .
- تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال :
- مزيد من التفعيل لدور مكاتب التمثيل التجاري المصري بالخارج للتعرف منهم على الفرص التصديرية بدول العالم المختلفة والاستفادة منها .
- إنشاء شركات أو بيوت خبرة متخصصة توفر المعلومات اللازمة لتلك المشروعات عن السلع المطلوبة للتصدير وأماكن تسويقها وتوقيتها.
- العمل على تخفيض تكلفة المنتج النهائي من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على المواد الخام المستوردة مع تخفيض تكلفة النقل لهذه المنتجات ومساعدتها في تحسين جودة منتجاتها لتتمكن من المنافسة في الخارج .
- العمل على زيادة عدد المعارض بالمحافظات والمدن لعرض منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقابل تكلفة مخفضة .
- زيادة التنسيق بين الوزارات والإدارات المحلية بحيث يتم تقديم الخدمات المقدمة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكفاءة عالية .

أهم المصادر والمراجع

١) تحديات التشغيل والبطالة في الدول العربية -أحمد مخيمر .

٢) الاستثمارات العربية البينية وإشكالية البطالة في الدول العربية حسين عبد المطلب الأسرج .

٣) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل فى الدول العربية - حسين عبد المطلب الأسرج .

٤) بطالة الشباب تسجل أرقاما قياسية في العالم -محمد شريف.

٥) العمالة الأجنبية تنافس العاطلين- سناء حشيش .

٦) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية - بلحاج فراجي وبوهنة علي .

٧) جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية -فاطمة أحمد حسن عاشور.

٨) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة- جمال الدين سلامة.

٩) إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- أشرف محمد دوابة .

١٠) المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة قطاع التوظيف فى البلاد العربية - محمد عبد الجواد لقمان.

١١) أسس علم الاقتصاد - نعمة الله نجيب إبراهيم.

١٢) مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر- حسين عبد المطلب الأسرج.

١٣) التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة -محمد حامد الصياد.
١٤) تنمية المشروعات الصغيرة -د حسان خضر.
١٥) دراسات في التنمية الاقتصادية - د هوشيار معروف.
١٦) المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة -د صابر أحمد عبد الباقي.
١٧) الاقتصاد الصناعي- د مدحت القريشي.
١٨) الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة -د فايز جمعه النجار، و أ.د .عبد الستار محمد العلي .
١٩) تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية- سماح مصطفي عبد الغني .
٢٠) الصناعات الصغيرة في مصر ودورها في تداعيات الأزمة العالمية أحمد ماهر.
٢١) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية- د .سروار هوبوم.
٢٢) أثر االحصار الإسرائيلي (بعد انتفاضة الأقصى) على قطاع الأعمال الصغيرة في فلسطين- د. محمد إبراهيم مقداد.
٢٣) ورقة عمل حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن- رياض الصرايرة، وآخرون.
٢٤) تكاليف المعاملات الاقتصادية في فلسطين- عبد الفتاح نصر الله .
٢٥) الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية - ميساء حبيب سلمان.

٢٦) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية- إدريس محمد صالح.
٢٧) تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية- رامي زيدان.
٢٨) التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة -محمد حامد الصياد.
٢٩) أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الإقتصاد الإسلامي -سليمان ناصر.
٣٠) المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها د/ جبار محفوظ.
٣١) أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة- د/ صالح صالحي.
٣٢) التخطيط الإستراتيجي (مفاهيم و نظريات و حالات تطبيقية)- أحمد القطامين .
٣٣) الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين- د/ عبدالحميد عبد الفتاح المغربي.
٣٤) الإدارة الإستراتيجية -د/ محمد المحمدي الماضي .
٣٥) ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم -د/ إسماعيل شعبان .
٣٦) التخطيط الإستراتيجي والعولمة -نادية العارف.

الفهرس